



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

العضو الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

العضو المراقب لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية

تقرير الرصد النصف سنوي حول عمليات الهدم والانتهاكات الإسرائيلية ضد منشآت ومنازل الفلسطينيين

Annual Monitoring Report on Demolitions and Israeli Violations Against Palestinian Homes and Structures

عن الفترة 2026/1/1 – 2026/06/30



تم إعداد هذا التقرير لغايات رصد انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد منشآت ومنازل الفلسطينيين، والتي تشمل عمليات الهدم والاستيلاء أو الإخطارات المختلفة. جرى إعداد التقرير وفقاً للمعلومات الميدانية التي رصدها طاقم وباحثي مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، عن الفترة الواقعة بين 30/06/2026-1/1/2026، وهو حصيلة جهود الرصد ذات الصلة التي قام بها طاقم مركز "شمس" في النطاق الجغرافي المتمثل بالضفة الغربية بما فيها القدس.



2026

الفهرس

#	الموضوع	الصفحة
1	الملخص باللغتين العربية والانجليزية	4
2	الكلمات الافتتاحية	9
3	المقدمة	12
4	نبذة عن المركز	14
5	خلفية عامة – حول الحق في السكن: الحقوق المترابطة	15
6	الحق في السكن في التشريعات الدولية والوطنية	18
7	سردية هدم منازل الفلسطينيين الأصلانيين ارتكازاً على قانون انتدابي ملغى: التماهي في شرعة الجريمة	22
8	الهدم كجريمة الحرب: مطرقة نظام روما ورؤية "إسرائيل" لذاتها كقوة فوق القانون	25
9	الهدم كعقوبة جماعية: هدم مبدأ شخصية العقوبة	28
10	التوزيع الجغرافي لعمليات الهدم والإخطارات والاستيلاء: مناطقية الاستهداف	30
11	وتيرة عمليات الهدم والإخطار والاستيلاء: زمنية الاستهداف	33
12	تأنيث مؤشرات الهدم: النساء مستهدف أساسي في العمليات الإسرائيلية	34
13	نوع المنشآت المستهدفة: سكنية، زراعية، تجارية، حيوانية، أخرى	35
14	حجج الهدم الإسرائيلية: توزيع محاولات شرعة الجريمة	37
15	الهدم الذاتي: الإمعان في القهر	39
16	الهدم والإخطار بحجة لأسباب أمنية (سياسة العقاب الجماعي)	42
17	الخاتمة	45
18	الملاحق	48

الملخص التنفيذي:

يستعرض مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" في هذا التقرير واقع انتهاكات الحق في السكن في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من 2026/1/1 وحتى 2026/06/30، في ظل ظروف سياسية وأمنية وإنسانية بالغة التعقيد والخطورة، تُعد من بين الأشد قسوة منذ سنوات، خاصة في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر واستمرار الحرب الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وما رافقها من تصعيد واسع في الضفة الغربية بما فيها القدس.

ويهدف التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة التي تستهدف الحق في السكن، بما يشمل عمليات الهدم، والإخطارات، والاستيلاء، والإخلاء القسري، إلى جانب تحليل أنماط هذه الانتهاكات وآثارها الإنسانية والقانونية والاجتماعية، وتقديم توصيات تسهم في حماية هذا الحق وتعزيز احترامه وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد استند التقرير إلى عمليات الرصد والتوثيق الميداني التي نفذها طاقم وباحثو مركز "شمس" في مختلف مناطق الضفة الغربية بما فيها القدس.

واعتمد التقرير على مجموعة من المؤشرات والمحاور التحليلية الأساسية التي تناولت أبعاد الاستهداف الإسرائيلي للمنشآت الفلسطينية. فقد ركز المحور الأول على التوزيع الجغرافي لعمليات الهدم والإخطارات والاستيلاء، بهدف رصد مناطق الاستهداف وتحديد المحافظات والمدن الأكثر تعرضاً لهذه الانتهاكات، في ضوء الارتباط الواضح بين سياسات الهدم والمخططات الاستيطانية والضم.

أما المحور الثاني، فقد تناول وتيرة الانتهاكات وزمنية الاستهداف خلال النصف الأول من العام 2026، حيث أظهرت المعطيات تفاوتاً في نسب الهدم والإخطارات من شهر إلى آخر، إذ سجل شهر فبراير/شباط أعلى عدد من الإخطارات بواقع (111) إخطار، بينما شهد شهر أيار/مايو أعلى وتيرة لعمليات الهدم التي بلغت (108) عملية، بما يعكس التصاعد المستمر في السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى التضييق على الوجود الفلسطيني واستهداف مقومات استقراره.

وركز المحور الثالث على النساء باعتبارهن من الفئات الأكثر تضرراً من سياسات الهدم، من خلال رصد المنشآت التي تملكها نساء وتم استهدافها بالهدم أو المصادرة أو الإخطارات، في محاولة لإبراز البعد الجندي لهذه الانتهاكات، وما تتركه من آثار مضاعفة على النساء الفلسطينيات اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً.

كما استعرض المحور الرابع أنواع المنشآت المستهدفة، والتي أظهرت تنوعاً واسعاً شمل المساكن بمختلف أشكالها من بيوت وغرف سكنية وخيام وبركسات وكرفانات وغرف خشبية، إضافة إلى المنشآت الزراعية

والتجارية والصناعية والسياحية والدينية. وقد امتدت الاستهدافات لتتطال مساجد، ومدارس، ومبانٍ تابعة لمجالس قروية، وحدائق ومنزهات، وآبار مياه، ومغاسل سيارات، وحظائر لتربية المواشي، وغيرها من المنشآت الحيوية التي تشكل جزءاً أساسياً من الحياة اليومية والاقتصاد المحلي الفلسطيني.

أما المحور الخامس، فقد تناول الحجج والذرائع التي تستخدمها سلطات الاحتلال في محاولة لإضفاء غطاء قانوني على عمليات الهدم، حيث تصدرت حجة "البناء دون ترخيص" في مناطق (C) النسبة الأكبر من الانتهاكات، رغم إدراك الفلسطينيين المسبق لصعوبة أو استحالة الحصول على تراخيص بناء في تلك المناطق نتيجة السياسات التمييزية الإسرائيلية. كما استخدمت سلطات الاحتلال ذرائع أخرى ذات طابع سياسي أو أيديولوجي، من بينها الادعاء بأن بعض المنشآت "تخجّب الإطالة على المسجد الأقصى"، أو تقع ضمن مناطق مخصصة لمشاريع استيطانية أو لأغراض أمنية.

كما سلط التقرير الضوء في محوره السادس على سياسة "الهدم الذاتي"، بوصفها أحد أكثر أشكال الانتهاكات قسوة وإذلاً، حيث تُجبر العائلات الفلسطينية، خاصة في القدس، على هدم منازلها ومنشآتها بأيديها تحت تهديد فرض غرامات مالية باهظة أو تحميلها تكاليف الهدم القسري. ويكشف هذا النمط من الانتهاكات عن مستوى بالغ من العنف النفسي والإمعان في القهر، إذ يتحول الضحية إلى منفذ قسري لجريمة تستهدف وجوده وكرامته وحقه في السكن.

وأخيراً، تناول التقرير سياسة الهدم والإخطارات بحجة "الأسباب الأمنية"، والتي تستخدمها سلطات الاحتلال كأداة للعقاب الجماعي ضد عائلات الفلسطينيين، خاصة عائلات منفذي العمليات أو الأشخاص المتهمين بمقاومة الاحتلال. ويؤكد التقرير أن هذه السياسة تشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني، الذي يحظر العقوبات الجماعية ويؤكد على مبدأ شخصية العقوبة، كما تعكس استخدام الاحتلال للهدم كوسيلة للردع والترهيب وفرض السيطرة على المجتمع الفلسطيني، وليس كإجراء أمني مشروع.

ويخلص التقرير إلى أن ما يتعرض له الفلسطينيون في مجال الحق في السكن لا يمكن اعتباره مجرد مخالفات إدارية أو تدابير أمنية مؤقتة، بل يمثل جزءاً من سياسة استعمارية ممنهجة تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني ديمغرافياً وجغرافياً، وتقويض الوجود الفلسطيني على أرضه، الأمر الذي يستوجب تحركاً دولياً جاداً وفعالاً لوقف هذه الانتهاكات، وضمان المساءلة والمحاسبة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

Executive Summary

In this report, the Human Rights and Democracy Media Center “SHAMS” reviews the reality of violations of the right to housing in the Occupied Palestinian Territory to June 30, 2026, amid extremely complex and dangerous political, security, and humanitarian conditions considered among the harshest witnessed in recent years, particularly in the aftermath of the events of October 7 and the continuation of the Israeli war on the Palestinian territories, accompanied by a wide-scale escalation in the West Bank, including Jerusalem.

The report aims to shed light on the escalating Israeli violations targeting the right to housing, including demolitions, stop-work and demolition notices, confiscations, and forced displacement, while also analyzing the patterns of these violations and their humanitarian, legal, and social impacts. Furthermore, the report provides recommendations aimed at protecting this right and promoting respect for it in accordance with international humanitarian law and international human rights law. The report is based on field monitoring and documentation conducted by the staff and researchers of the “SHAMS” Center across various areas of the West Bank, including Jerusalem.

The report relied on a set of key indicators and analytical axes addressing the dimensions of Israeli targeting of Palestinian properties and structures. The first axis focused on the geographical distribution of demolitions, notices, and confiscations in order to monitor the localization of targeting and identify the governorates and cities most affected by these violations, particularly in light of the clear connection between demolition policies and settlement expansion and annexation plans.

The second axis examined the pace and timing of violations throughout the first half of 2026. The findings revealed fluctuations in demolition and notification rates

from one month to another. February recorded the highest number of demolition and stop-work notices, totaling (111) notices, while May witnessed the highest rate of demolition operations, reaching (108) cases. This reflects the continued escalation of Israeli policies aimed at restricting the Palestinian presence and undermining the foundations of Palestinian stability and existence.

The third axis focused on women as one of the groups most affected by demolition policies by documenting structures owned by women that were subjected to demolition, confiscation, or notices. This axis sought to highlight the gendered dimension of these violations and the compounded social, economic, and psychological consequences they impose on Palestinian women.

The fourth axis reviewed the types of targeted structures, revealing a wide range of affected properties, including houses, residential rooms, tents, barracks, caravans, wooden structures, as well as agricultural, commercial, industrial, tourism, and religious facilities. The violations extended to mosques, schools, village council buildings, parks and public gardens, water wells, car wash facilities, livestock barns, and other essential structures that constitute a fundamental part of Palestinians' daily life and local economy.

The fifth axis addressed the arguments and pretexts used by the Israeli occupation authorities in an attempt to provide a legal cover for demolition operations. The pretext of "building without a permit" in Area (C) accounted for the largest share of violations, despite Palestinians' prior awareness of the near impossibility of obtaining building permits in these areas due to discriminatory Israeli policies. Israeli authorities also employed other politically and ideologically driven justifications, including claims that certain structures "obstruct the view of Al-Aqsa Mosque" or are located in areas designated for settlement projects or security purposes.

The report also highlighted, in its sixth axis, the policy of “self-demolition,” considered one of the most cruel and degrading forms of violations, whereby Palestinian families, particularly in Jerusalem, are forced to demolish their own homes and properties under the threat of exorbitant fines or bearing the costs of forced demolition carried out by the occupation authorities. This pattern of violations reveals an extreme level of psychological violence and oppression, as the victim is transformed into a coerced executor of a crime targeting their existence, dignity, and right to housing.

Finally, the report addressed the policy of demolitions and notices under the pretext of “security reasons,” which the Israeli occupation authorities use as a tool of collective punishment against Palestinian families, particularly the families of alleged attackers or individuals accused of resisting the occupation. The report emphasizes that this policy constitutes a grave violation of the principles of international humanitarian law, which prohibit collective punishment and affirm the principle of individual criminal responsibility. It also reflects the occupation’s use of demolitions as a means of deterrence, intimidation, and control over Palestinian society rather than as a legitimate security measure.

The report concludes that the violations faced by Palestinians in relation to the right to housing cannot be regarded merely as administrative infractions or temporary security measures. Rather, they form part of a systematic colonial policy aimed at reshaping the Palestinian demographic and geographic reality and undermining the Palestinian presence on its land. This reality necessitates serious and effective international action to halt these violations, ensure accountability and justice, and provide international protection for the Palestinian people.

الكلمات المفتاحية

1. الحق في السكن
2. هدم المنازل
3. الهدم الذاتي
4. العقاب الجماعي
5. الإخلاء القسري
6. التهجير القسري
7. الاستيطان الإسرائيلي
8. انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي
9. القدس المحتلة
10. الضفة الغربية
11. القانون الدولي الإنساني
12. اتفاقية جنيف الرابعة
13. جرائم الحرب
14. نظام روما الأساسي
15. حقوق الإنسان
16. الاستيلاء على الممتلكات
17. الإخطارات بالهدم
18. المناطق المصنفة (C)
19. التمييز العنصري
20. الاستعمار الاستيطاني

- 21. حماية المدنيين
- 22. الحق في الكرامة الإنسانية
- 23. التوسع الاستيطاني
- 24. الضم الإسرائيلي
- 25. المساءلة الدولية
- 26. الإفلات من العقاب
- 27. الحق في الأرض

Keywords:

- 1. Right to Housing
- 2. House Demolitions
- 3. Self-Demolition
- 4. Collective Punishment
- 5. Forced Eviction
- 6. Forced Displacement
- 7. Israeli Settlements
- 8. Israeli Violations
- 9. Occupied Palestinian Territory
- 10. East Jerusalem
- 11. West Bank
- 12. International Humanitarian Law

Fourth Geneva Convention	.13
War Crimes	.14
Rome Statute	.15
Human Rights	.16
Property Confiscation	.17
Demolition Orders	.18
Area C	.19
Racial Discrimination	.20
Settler Colonialism	.21
Protection of Civilians	.22
Human Dignity	.23
Settlement Expansion	.24
Annexation Policies	.25
International Accountability	.26
Impunity	.27

مقدمة

لم تعد سياسة هدم منازل ومنشآت الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة مجرد ممارسة ميدانية مرتبطة بإجراءات إدارية أو ذرائع أمنية كما تدّعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بل تحولت إلى سياسة استعمارية ممنهجة تُستخدم كأداة لإعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية، وإعادة هندسة الواقع الديمغرافي والسياسي والاجتماعي على حساب الوجود الفلسطيني وحقوقه الأساسية. فالهدم في السياق الفلسطيني يتجاوز إزالة الحجر أو تدمير البناء، ليطال الإنسان ذاته، ويستهدف استقراره وكرامته وحقه الطبيعي في الأرض والسكن والأمان.

وعلى امتداد العقود الماضية، شكّلت سياسات الهدم والإخلاء القسري والاستيلاء على الأراضي والممتلكات أحد الأعمدة المركزية للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، الذي يقوم على توسيع السيطرة على الأرض الفلسطينية وتقليص الحيز الجغرافي المتاح للفلسطينيين، عبر أدوات متعددة تشمل القوة العسكرية، والقوانين الاستعمارية، والسياسات التخطيطية التمييزية، ومنظومة العقوبات الجماعية، وصولاً إلى استخدام القضاء والإدارة كأدوات لإضفاء غطاء قانوني شكلي على انتهاكات جسيمة ومستمرة للقانون الدولي.

ويأتي هذا التقرير في ظل مرحلة تُعد من أكثر المراحل خطورة وتوسعاً في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في أعقاب الحرب المستمرة منذ السابع من أكتوبر، وما رافقها من اتساع غير مسبوق في وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس. ففي الوقت الذي انشغل فيه العالم بمشاهد الحرب والدمار في قطاع غزة، كانت آلة الهدم والاستيطان تعمل بوتيرة متسارعة في الضفة الغربية، مستهدفة المنازل الفلسطينية، والمنشآت الزراعية والتجارية والحيوانية، والبنية التحتية، ومقومات الوجود الفلسطيني بأشكال مختلفة.

ولا يمكن فهم سياسة الهدم الإسرائيلية بمعزل عن السياق الاستعماري الأشمل الذي تتحرك داخله سلطات الاحتلال، فهذه السياسة لا تُستخدم فقط لإزالة أبنية قائمة، وإنما لتكريس واقع سياسي وديمغرافي جديد، يقوم على توسيع المستوطنات، وربطها جغرافياً، وعزل التجمعات الفلسطينية، ودفع الفلسطينيين نحو النزوح القسري التدريجي، خاصة في القدس والأغوار والمناطق المصنفة (C) التي تشكل الهدف المركزي لمشاريع الضم والتوسع الاستيطاني.

كما أن خطورة هذه السياسة تكمن في طبيعتها المركبة والمتعددة الأبعاد؛ فهي في جانب منها انتهاك صارخ للحق في السكن باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهي في جانب آخر شكل من أشكال العقوبات

الجماعية المحظورة بموجب القانون الدولي الإنساني، كما أنها تمثل أداة للهيمنة والسيطرة النفسية والاجتماعية، تُستخدم لإبقاء الفلسطينيين في حالة دائمة من القلق وعدم الاستقرار والخوف من فقدان منزله ومصدر رزقه ومستقبله.

وتزداد قسوة هذه الانتهاكات عندما تتحول من مجرد عمليات هدم تنفذها الجرافات العسكرية إلى سياسات أكثر تعقيداً وإمعاناً في الإذلال، كما في حالات "الهدم الذاتي" التي يُجبر فيها الفلسطيني على هدم منزله بيديه تحت التهديد بالغرامات والعقوبات، أو في حالات الإخطارات المستمرة التي تُدخل العائلات الفلسطينية في حالة استنزاف نفسي وقانوني دائم، أو في سياسات الهدم العقابي التي تعاقب عائلات بأكملها على أفعال مزعومة لأفراد منها، في انتهاك مباشر لمبدأ شخصية العقوبة.

ولا تقتصر آثار الهدم على الخسائر المادية، بل تمتد إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وتعميق الفقر والبطالة والتهميش، وترك آثار نفسية عميقة خاصة لدى الأطفال والنساء، الذين يتحملون العبء الأكبر لفقدان الاستقرار والأمان. فالمنزل في الحالة الفلسطينية ليس مجرد بناء مادي، بل هو مساحة للهوية والذاكرة والانتماء والاستقرار العائلي والاجتماعي، واستهدافه يمثل استهدافاً مباشراً للحياة الفلسطينية نفسها.

ويحاول هذا التقرير، الصادر عن مركز "شمس"، تقديم قراءة حقوقية وتحليلية شاملة لواقع انتهاكات الحق في السكن خلال النصف الأول من العام 2026، استناداً إلى عمليات الرصد والتوثيق الميداني التي قام بها طاقم المركز في مختلف محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس. كما يسعى التقرير إلى تتبع أنماط الاستهداف الإسرائيلية، وتحليل التوزيع الجغرافي والزمني لعمليات الهدم والإخطارات والاستيلاء، ورصد الفئات الأكثر تضرراً، والوقوف على الحجج التي تستخدمها سلطات الاحتلال في محاولة لشرعنة هذه السياسات.

ويهدف التقرير كذلك إلى إعادة تسليط الضوء على البعد القانوني والإنساني لهذه الانتهاكات، وتأكيد أن ما يجري لا يمكن التعامل معه باعتباره مجرد "إجراءات تنظيمية" أو "ضرورات أمنية"، بل هو جزء من منظومة استعمارية متكاملة تنتهك بصورة ممنهجة قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد ترقى في العديد من صورها إلى جرائم حرب وجرائم تهجير قسري وعقوبات جماعية.

إن استمرار هذه السياسات في ظل غياب المساءلة الدولية الفاعلة، لا يشكل فقط تهديداً للفلسطينيين وحقوقهم الأساسية، بل يمثل أيضاً اختباراً حقيقياً لفاعلية منظومة القانون الدولي وقدرتها على حماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال. ومن هنا، فإن توثيق هذه الانتهاكات ورصدها وتحليلها لم يعد مجرد عمل حقوقي تقليدي، بل أصبح ضرورة أخلاقية وقانونية وسياسية، تهدف إلى حماية الحقيقة، والدفاع عن حقوق الضحايا، والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم المستمرة بحق الشعب الفلسطيني.

نبذة عن المركز:

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية، تأسس عام 2003، ويعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتخذ من مدينة رام الله مقراً رئيسياً له. يسعى المركز إلى نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والدفاع عنها، وترسيخ مبادئ سيادة القانون والحكم الرشيد، بما يساهم في بناء مجتمع فلسطيني قائم على العدالة والحرية واحترام الكرامة الإنسانية. وتتمثل رؤية المركز في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، ويؤمن بالتعددية والمشاركة وسيادة القانون. أما رسالة المركز، فتقوم على حشد الجهود وتعزيزها من أجل احترام حقوق الإنسان وصونها، من خلال برامج التوعية والتثقيف، وأعمال المناصرة والضغط، والنشر والإعلام، إضافة إلى إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير الحقوقية المتخصصة.

ويتمتع مركز "شمس" بحضور فاعل على المستويين الإقليمي والدولي، إذ يحمل الصفة الاستشارية الخاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC)، كما يتمتع بعضوية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية بصفة مراقب. كذلك يُعد المركز عضواً في التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، ويتولى مهام سكرتاريا التحالف الفلسطيني لمناهضة عقوبة الإعدام. كما يشارك المركز في عدد من الشبكات والتحالفات الدولية والإقليمية، من بينها مؤسسة "أنا ليند" الأوروبية ومتوسطة للحوار بين الثقافات، ومنظمة الشباب الأوروبي-متوسطة، والمنندى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن الفلسطيني، إضافة إلى عضويته في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، بما يعزز حضوره ودوره في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والمناصرة على المستويات المحلية والدولية.

خلفية عامة – حول الحق في السكن: الحقوق المترابطة

يُعدّ الحق في السكن أحد الحقوق الأساسية الملازمة للكرامة الإنسانية، وهو ليس مجرد حق في امتلاك جدران أو سقف يؤوي الإنسان، بل هو حق مركزي يرتبط بشكل مباشر بقدرة الفرد على العيش بأمان واستقرار وكرامة. فالمسكن يمثل الحيز الخاص الذي تتشكل فيه شخصية الإنسان وعلاقاته الاجتماعية والأسرية، وتُبنى فيه ذكرياته وشعوره بالانتماء والاستقرار النفسي والاجتماعي. كما يشكل المسكن نقطة انطلاق للوصول إلى جملة واسعة من الحقوق والخدمات الأساسية، الأمر الذي يجعل انتهاكه لا يقف عند حدود فقدان المأوى، بل يمتد ليطال منظومة متكاملة من حقوق الإنسان الأخرى.

وقد أكدت المواثيق الدولية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أن السكن الملائم يشمل جملة من العناصر، من بينها الأمان القانوني، والخصوصية، والحماية من الإخلاء القسري، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، والعيش في بيئة آمنة وصحية. ومن هنا، فإن الحق في السكن لا يمكن عزله عن بقية الحقوق الإنسانية، لأن حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة، بحيث يؤدي انتهاك أحدها إلى تقويض حقوق أخرى مرتبطة به بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي السياق الفلسطيني، تتجلى خطورة انتهاك الحق في السكن بصورة أكثر حدة في ظل سياسات الهدم والإخلاء القسري والتهجير التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي لا تستهدف فقط البناء المادي للمنازل، بل تضرب الاستقرار الاجتماعي والنفسي والاقتصادي للعائلات الفلسطينية، وتحرمها من أبسط مقومات الحياة الكريمة.

ومن أبرز الحقوق المرتبطة بالحق في السكن ما يلي:

• الحق في العمل

ترتبط القدرة على العمل بشكل وثيق بوجود مسكن مستقر وآمن. فالمسكن يوفر للفرد بيئة تساعد على الاستقرار النفسي والجسدي الضروري للإنتاج والعمل، كما يمنحه عنواناً ثابتاً يمكنه من الوصول إلى فرص العمل والخدمات الاقتصادية. وفي حالات التشريد أو هدم المنازل، يفقد الأفراد قدرتهم على الاستقرار المهني، وقد يخسرون مصادر رزقهم نتيجة اضطرابهم للنزوح أو العيش في ظروف غير إنسانية. وفي كثير من الأحيان،

يتحول المسكن ذاته إلى مصدر دخل من خلال المشاريع المنزلية أو الأنشطة الاقتصادية الصغيرة، ما يجعل فقدانها ضربة مباشرة للحق في العمل والعيش الكريم.

• الحق في الصحة

الحق في الصحة لا يقتصر على العلاج أو الرعاية الطبية، بل يشمل التمتع بظروف معيشية صحية وأمنة. فالمسكن الملائم يحمي الإنسان من الظروف المناخية القاسية، ومن التلوث، ومن الاكتظاظ، ويوفر الحد الأدنى من شروط النظافة والصحة العامة. أما هدم المنازل أو التشريد القسري، فيؤدي إلى تعريض الأفراد، خاصة الأطفال والنساء وكبار السن، لمخاطر صحية خطيرة، سواء الجسدية أو النفسية. كما أن العيش في أماكن غير ملائمة أو مراكز إيواء مؤقتة يؤدي إلى انتشار الأمراض ويقوض قدرة الأفراد على الوصول إلى الرعاية الصحية بصورة مستقرة.

• الحق في الضمان الاجتماعي

يشكل السكن جزءاً أساسياً من منظومة الحماية الاجتماعية التي يفترض أن تكفلها الدول للأفراد. فالضمان الاجتماعي لا يتعلق فقط بالمساعدات المالية، بل يشمل توفير الحد الأدنى من الأمان والاستقرار في حالات المرض أو العجز أو البطالة أو الشيخوخة. وعندما يفقد الإنسان مسكنه، يصبح أكثر عرضة للفقر والتهemis والعوز، وتزداد حاجته إلى المساعدات الإنسانية والاجتماعية. كما أن غياب السكن الآمن يضعف قدرة الأفراد على الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية والخدمات الحكومية المختلفة.

• الحق في التصويت والمشاركة السياسية

يرتبط الحق في المشاركة السياسية والانخراط في الحياة العامة بوجود مكان إقامة ثابت يتيح للفرد ممارسة حقوقه المدنية، بما في ذلك التسجيل والتصويت في الانتخابات. وعندما يتعرض الإنسان للتهجير أو يفقد مسكنه، يصبح أكثر عرضة للإقصاء السياسي والاجتماعي، وقد يُحرم فعلياً من المشاركة في صنع القرار العام. كما أن فقدان الاستقرار السكني يضعف شعور الفرد بالمواطنة والانتماء، ويقوض ثقته بالمؤسسات العامة وقدرته على التأثير في السياسات التي تمس حياته.

• الحق في الخصوصية

المسكن هو المجال الطبيعي لخصوصية الإنسان وحياته الشخصية والعائلية. فمن داخل المنزل تتشكل العلاقات الأسرية، وتمارس الحياة اليومية بعيداً عن التدخل أو الرقابة أو التطفل. ولذلك، فإن انتهاك حرمة المسكن أو هدمه أو اقتحامه يشكل انتهاكاً مباشراً للحق في الخصوصية والأمان الشخصي. كما أن العيش في مراكز إيواء مكتظة أو أماكن مؤقتة يحرم الأفراد من أبسط أشكال الخصوصية الإنسانية، ويؤثر سلباً على العلاقات الأسرية والنفسية.

• الحق في التعليم

يؤثر الاستقرار السكني بصورة مباشرة على قدرة الأطفال والطلبة على الوصول إلى التعليم والاستمرار فيه. فالتهدية أو هدم المنازل يؤدي في كثير من الحالات إلى انقطاع الأطفال عن الدراسة، أو اضطرابهم للانتقال إلى مدارس بعيدة، أو العيش في ظروف غير مناسبة للتعليم. كما أن غياب المسكن المستقر يخلق بيئة مليئة بالضغط النفسي والاجتماعية التي تؤثر على التركيز والتحصيل الأكاديمي، ما يجعل الحق في السكن شرطاً أساسياً لضمان الحق في التعليم.

• الحق في السلامة الجسدية

السكن الآمن يوفر الحماية الجسدية للفرد من الاعتداءات والمخاطر المختلفة، ويشكل خط الدفاع الأول عن سلامته الجسدية. أما الأشخاص الذين يُحرمون من السكن أو يعيشون في العراء أو في أماكن غير آمنة، فهم أكثر عرضة للعنف والاستغلال والاعتداءات الجسدية، خاصة النساء والأطفال والفئات المهمشة. كما أن عمليات الهدم والاقتحام العسكري تعرض حياة المدنيين للخطر المباشر، وتهدد سلامتهم الجسدية بصورة مستمرة.

• الحق في السلامة النفسية

يرتبط المسكن بالأمان النفسي والطمأنينة والاستقرار العاطفي للإنسان. فالمسكن ليس مجرد مكان للإقامة، بل هو مساحة للأمان والانتماء والراحة النفسية. وعندما يُهدم المنزل أو يُجبر الإنسان على مغادرته قسراً، فإنه يتعرض لصدمات نفسية عميقة قد تستمر آثارها لسنوات طويلة، خاصة لدى الأطفال. وتظهر هذه الآثار في شكل القلق والخوف واضطرابات النوم والاكتئاب والشعور الدائم بعدم الأمان. ولذلك، فإن حماية الحق في السكن تمثل أيضاً حماية للصحة النفسية والاستقرار المجتمعي.

وعليه، فإن الحق في السكن لا يمكن التعامل معه باعتباره قضية خدمية أو إنشائية فقط، بل يجب النظر إليه بوصفه مدخلاً أساسياً لحماية منظومة متكاملة من الحقوق الإنسانية. فكل انتهاك لهذا الحق يترك آثاراً متشعبة تمتد إلى مختلف جوانب حياة الإنسان، الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي والدول والمؤسسات الحقوقية مسؤولية مضاعفة لضمان احترام هذا الحق وحمايته ومنع أي ممارسات تؤدي إلى تقويضه أو المساس به.

الحق في السكن في التشريعات الدولية والوطنية

نظراً للأهمية البالغة التي يحتلها الحق في السكن ضمن منظومة حقوق الإنسان، ولارتباطه المباشر بمجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد أولت المواثيق والمعاهدات الدولية اهتماماً خاصاً بحمايته وضمانه. ولم تنتظر المنظومة الدولية إلى السكن باعتباره مجرد حاجة مادية، بل بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، لا يمكن الحديث عن الكرامة الإنسانية أو العدالة الاجتماعية أو الاستقرار المجتمعي في غيابه.

وقد تطور مفهوم الحق في السكن في القانون الدولي ليتجاوز فكرة "المأوى" بالمعنى الضيق، ليشمل السكن الملائم الذي يضمن الأمان والاستقرار والخصوصية والحماية من الإخلاء القسري، ويوفر بيئة إنسانية مناسبة للعيش الكريم. كما فرضت العديد من الاتفاقيات الدولية التزامات واضحة على الدول بضرورة احترام هذا الحق وحمايته وعدم التعدي عليه، واتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والقضائية لضمان تنفيذه دون تمييز. وفي الحالة الفلسطينية، تكتسب الحماية القانونية للحق في السكن أهمية مضاعفة في ظل ما يتعرض له الفلسطينيون من سياسات هدم وتهجير واستيطان وإخلاء قسري، وهي ممارسات تشكل انتهاكاً مباشراً ليس فقط للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنما أيضاً للقانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقيات جنيف ذات الصلة بحماية السكان المدنيين تحت الاحتلال.

ومن أبرز النصوص الدولية والوطنية التي كرست الحق في السكن ما يلي:

• الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يُعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 المرجعية الأساسية لمنظومة حقوق الإنسان الدولية، وقد أكد بصورة واضحة على الحق في مستوى معيشي لائق يشمل السكن. إذ نصت المادة (25) الفقرة (1) منه على:

"لكلِّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصةً على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية..."

ويعكس هذا النص إدراك المجتمع الدولي المبكر لأهمية السكن كشرط أساسي لتحقيق الرفاه والكرامة الإنسانية. كما أن إدراج السكن ضمن عناصر المستوى المعيشي اللائق يدل على أن الحرمان من المسكن أو العيش في ظروف غير إنسانية يشكل انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان الأساسية، وليس مجرد مشكلة اجتماعية أو اقتصادية.

• العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

شكل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 تطوراً مهماً في تعزيز الحماية القانونية للحق في السكن، إذ نصت المادة (11) منه على:

"تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية"...

ولا يكتفي العهد بالاعتراف النظري بالحق في السكن، بل يفرض على الدول التزاماً قانونياً باتخاذ التدابير اللازمة لضمان هذا الحق تدريجياً، بما يشمل توفير السياسات السكنية العادلة، ومنع الإخلاء القسري، وضمان عدم التمييز في الوصول إلى السكن. كما أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقاتها العامة أن السكن الملائم يشمل عناصر أساسية مثل الأمن القانوني للحيازة، وتوافر الخدمات الأساسية، والقدرة على تحمل التكاليف، والملاءمة الثقافية، والصلاحية للسكن.

• الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

أكدت هذه الاتفاقية على ضرورة ضمان المساواة وعدم التمييز في التمتع بالحقوق الأساسية، ومن بينها الحق في السكن. فقد نصت المادة (5) منها على التزام الدول الأطراف بضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، في التمتع بالحقوق الأساسية، بما فيها "الحق في السكن". وتكتسب هذه الحماية أهمية خاصة في السياقات التي تُستخدم فيها سياسات السكن أو التخطيط العمراني أو التهجير كأدوات للتمييز العنصري أو الإقصاء الجغرافي، كما هو الحال في العديد من السياسات الاستيطانية التي تستهدف الفلسطينيين من خلال منع البناء أو هدم المنازل أو مصادرة الأراضي.

• اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

جاءت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) لتؤكد على المساواة بين النساء والرجال في الحقوق المرتبطة بالإقامة والسكن والتنقل. إذ نصت المادة (15) منها على منح المرأة والرجل الحقوق ذاتها فيما يتعلق بحرية الحركة واختيار محل السكن والإقامة.

ويعكس هذا النص أهمية تمكين النساء من التمتع بحقوقهن السكنية بصورة مستقلة وأمنة، خاصة في المجتمعات التي تعاني فيها النساء من التمييز القانوني أو الاجتماعي في التملك أو الإرث أو الحصول على السكن. كما أن النساء غالباً ما يكن الأكثر تضرراً من النزوح والتشريد القسري، الأمر الذي يجعل حماية حقهن في السكن جزءاً أساسياً من تحقيق العدالة الجندرية.

• اتفاقية حقوق الطفل

أولت اتفاقية حقوق الطفل اهتماماً خاصاً بحماية خصوصية الأطفال وأمنهم الأسري والسكني، إذ نصت المادة (16) الفقرة (1) على:

"لا يجوز أن يجرى أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته..."

ويعكس هذا النص إدراكاً واضحاً للأثر العميق الذي يتركه المسكن في حياة الطفل واستقراره النفسي والاجتماعي. فهدم المنازل أو تهجير الأسر لا يحرم الأطفال فقط من المأوى، بل يعرضهم لصدمات نفسية واجتماعية خطيرة قد تؤثر على نموهم وتعليمهم وشعورهم بالأمان لسنوات طويلة.

الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

تطرقت هذه الاتفاقية إلى السياسات والممارسات التي تستهدف السكان على أساس عرقي أو قومي، بما في ذلك سياسات الفصل المكاني ونزع الملكية. إذ نصت المادة (2) الفقرة (د) على أن من صور جريمة الفصل العنصري:

"اتخاذ أية تدابير تهدف إلى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية... ونزع ملكية العقارات المملوكة لفئة أو فئات عنصرية أو لأفراد منها."

ويحمل هذا النص دلالة قانونية وسياسية مهمة في السياقات التي تُستخدم فيها سياسات التخطيط والسكن والاستيطان كأدوات للفصل العنصري أو الإقصاء الديمغرافي، وهو ما يجعل الحق في السكن مرتبطاً أيضاً بالحق في المساواة وعدم التمييز والحق في الأرض والوجود.

القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 المعدل

على المستوى الوطني، أكد القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 على حماية الحق في السكن، إذ نصت المادة (23) منه على أن:

"المسكن الملائم حق لكل مواطن، وتسعى السلطة الوطنية لتأمين المسكن لمن لا مأوى له."

ويعكس هذا النص التزاماً دستورياً بحماية هذا الحق والعمل على توفيره، خاصة للفئات المهمشة والفقيرة والمتضررة من الأزمات والكوارث والاعتداءات. كما يؤكد على أن مسؤولية الدولة لا تقتصر على الامتناع عن انتهاك الحق في السكن، بل تشمل أيضاً اتخاذ إجراءات إيجابية لضمان الوصول إلى السكن الملائم وتوفير الحماية الاجتماعية اللازمة.

الحماية الشاملة للحق في السكن

تتطلب الحماية القانونية للحق في السكن على جميع الأفراد دون تمييز، ووفق الفهم الواسع لمفهوم الأسرة والمجتمع. كما يجب النظر إلى الحق في السكن ضمن مفهومه الإنساني الشامل، الذي يضمن لكل إنسان مكاناً آمناً وملائماً للعيش بكرامة وخصوصية وسلام.

ولا يقتصر مفهوم "السكن الملائم" على مجرد وجود بناء مادي، بل يشمل توافر البنية التحتية الأساسية، والحماية من العنف والإخلاء القسري، والقدرة الاقتصادية على تحمل تكاليف السكن، والوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. ومن هنا، فإن أي سياسات أو ممارسات تؤدي إلى التشريد أو التهجير أو التمييز في السكن تمثل انتهاكاً خطيراً للالتزامات الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وعليه، فإن حماية الحق في السكن تمثل التزاماً قانونياً وأخلاقياً وسياسياً يقع على عاتق الدول والمجتمع الدولي، وتتطلب تبني سياسات عادلة تضمن المساواة والكرامة الإنسانية، ومحاسبة كل من يمارس أو يدعم الانتهاكات التي تستهدف هذا الحق الأساسي.

سردية هدم منازل الفلسطينيين الأصليين ارتكازاً على قانون انتدابي ملغى: التماهي في شرعنة الجريمة

سردية هدم منازل الفلسطينيين الأصليين ارتكازاً على قانون انتدابي ملغى: التماهي في شرعنة الجريمة
شكل الحق في السكن منذ بداية المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي أحد أبرز الأهداف المباشرة للسياسات الإسرائيلية في فلسطين، إذ لم يكن استهداف المنازل الفلسطينية مجرد إجراء أمني عابر أو سياسة إدارية مرتبطة بالتنظيم والبناء، بل جاء كجزء من مشروع سياسي واستعماري متكامل يهدف إلى تفكيك الوجود الفلسطيني وإعادة تشكيل الجغرافيا والديمقراطية الفلسطينية بالقوة.

ومنذ العام 1948، اعتمدت "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال على منظومة قانونية استعمارية معقدة لتبرير سياسات التهجير وهدم المنازل ومصادرة الأراضي، في محاولة لإضفاء شرعية شكلية على ممارسات تتعارض بصورة صارخة مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تمثلت إحدى أبرز أدوات هذه المنظومة في الاستناد إلى قوانين الطوارئ البريطانية لسنة 1945، رغم انتهاء الانتداب البريطاني وإلغاء هذه القوانين عملياً وقانونياً مع انتهاء وجوده في فلسطين.

وتحديداً، تستند "إسرائيل" إلى المادة (119) الفقرة (1) من قانون الطوارئ البريطاني لعام 1945، التي تمنح السلطات العسكرية صلاحيات واسعة لهدم أو مصادرة المنازل. ورغم أن هذا القانون وُضع في سياق استعماري مؤقت خلال فترة الانتداب، إلا أن سلطات الاحتلال أعادت إحياءه واستخدامه بصورة انتقائية ضد الفلسطينيين، بما يحول أداة استعمارية بائدة إلى غطاء قانوني لاستمرار الجريمة.

ولا يقتصر الأمر على المادة (119)، بل يمتد أيضاً إلى المادة (121) التي تسمح لوزير الدفاع بمصادرة الممتلكات بذريعة مخالفة أوامر الحكم العسكري، إضافة إلى المادة (125) التي تمنح الحاكم العسكري صلاحية إعلان مناطق مغلقة لأسباب أمنية، بما يؤدي عملياً إلى منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم أو استغلالها، ويمهد لاحقاً لمصادرتها أو السيطرة عليها لصالح الاستيطان.

إن خطورة هذه القوانين لا تكمن فقط في طبيعتها الاستثنائية والاستعمارية، بل في أنها تتيح فرض العقوبات الجماعية على أساس الشبهة أو الانتماء أو القرابة، إذ لا يقتصر الهدم على الشخص المتهم أو المشتبه به،

بل يمتد إلى أسرته وأطفاله وأحياناً إلى محيطه الاجتماعي والجغرافي. وهذا يشكل انتهاكاً مباشراً لمبدأ شخصية العقوبة الذي يُعد من المبادئ الراسخة في القانون الجنائي الدولي والأنظمة القانونية الحديثة. كما أن استمرار العمل بهذه القوانين يكشف عن حالة واضحة من "التماهي في شرعنة الجريمة"، حيث تُستخدم النصوص القانونية كوسيلة لتجميل ممارسات غير قانونية وإضفاء طابع مؤسستي عليها. فالقضية لا تتعلق فقط بخرق القانون الدولي، بل بمحاولة تحويل الانتهاك ذاته إلى إجراء "مشروع" من خلال أدوات تشريعية وقضائية استعمارية.

وقد أكدت العديد من الهيئات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، أن سياسة هدم المنازل التي تمارسها "إسرائيل" تمثل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المحظور بموجب المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة، كما أنها تنتهك الحماية المقررة للممتلكات الخاصة والمدنيين تحت الاحتلال. كذلك، فإن تدمير الممتلكات على نطاق واسع دون ضرورة عسكرية قهرية قد يرقى إلى جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وخلال "النكبة الفلسطينية" عام 1948، تعرض الفلسطينيون لأكبر عملية اقتلاع وتهجير جماعي في تاريخهم الحديث، حيث دمرت "إسرائيل" ما يقارب 125000 منزل ومسكن فلسطيني، وتم تهجير مئات آلاف الفلسطينيين من قراهم ومدنهم، في عملية هدفت إلى تفرغ الأرض من سكانها الأصليين وإعادة تشكيلها ديمغرافياً وسياسياً. ولم تكن هذه العمليات أحداثاً عابرة مرتبطة بالحرب، بل شكلت الأساس البنيوي لمشروع استيطاني قائم على الإحلال السكاني والسيطرة على الأرض.

ومنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، اتخذت انتهاكات الحق في السكن أشكالاً متعددة وأكثر تعقيداً. فلم تقتصر عمليات الهدم على استخدام الجرافات العسكرية، بل شملت القصف الجوي والصاروخي للمنازل، ونسفها بالمتفجرات، وإغلاقها بالشمع الأحمر، وإغراقها بالإسمنت أو الخرسانة، والاستيلاء عليها بالقوة المسلحة، أو عبر قرارات صادرة عن القضاء الإسرائيلي الذي يشكل جزءاً عضواً من منظومة الاحتلال والاستعمار.

كما استخدمت سلطات الاحتلال سياسات التخطيط والتنظيم العمراني كأداة للهدم والتهجير، من خلال فرض قيود شبه مستحيلة على تراخيص البناء للفلسطينيين، خاصة في القدس الشرقية والمناطق المصنفة (ج)، ما

يدفع الفلسطينيون للبناء دون ترخيص تحت ضغط الحاجة الطبيعية للسكن، ثم استخدام ذلك ذريعة لإصدار أوامر الهدم بحقهم.

ولم تقتصر الاعتداءات على قوات الاحتلال الرسمية، بل امتدت أيضاً إلى جماعات المستوطنين التي تمارس الاعتداءات على المنازل الفلسطينية بحماية الجيش الإسرائيلي، سواء من خلال إحراق المنازل، أو الاستيلاء عليها، أو إرهاب السكان لإجبارهم على الرحيل. وهذا يعكس التكامل بين المؤسسة العسكرية والمنظومة الاستيطانية في استهداف الوجود الفلسطيني.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 25000 منزل فلسطيني تم هدمه منذ عام 1967 وحتى اليوم، ما أدى إلى تشريد عشرات آلاف العائلات الفلسطينية وحرمانها من أبسط مقومات الحياة الآمنة والكرامة. ولا تقف آثار هذه السياسة عند حدود الخسائر المادية، بل تمتد إلى تدمير النسيج الاجتماعي، وتعميق الفقر، وخلق أزمات نفسية حادة، خاصة لدى الأطفال والنساء.

كما أن سياسة هدم المنازل تمثل رسالة سياسية ونفسية تهدف إلى إخضاع الفلسطينيين وكسر إرادتهم الجماعية، عبر تحويل المنزل - باعتباره رمزاً للأمان والاستقرار والانتماء - إلى هدف دائم للتهديد والدمار. فالهدم لا يقتصر على إزالة بناء مادي، بل يستهدف الذاكرة والهوية والعلاقة بالأرض، ويحول الحياة اليومية للفلسطينيين إلى حالة دائمة من القلق وعدم اليقين.

وعليه، فإن استمرار "إسرائيل" في استخدام قوانين استعمارية ملغاة لتبرير هدم منازل الفلسطينيين يكشف عن إصرار ممنهج على توظيف القانون كأداة للهيمنة والقمع، وليس كوسيلة لتحقيق العدالة. كما يؤكد أن سياسات الهدم والتهجير ليست مجرد إجراءات أمنية مؤقتة، بل جزء من بنية استعمارية متكاملة تسعى إلى إعادة هندسة الوجود الفلسطيني على الأرض عبر القوة والإقصاء والإحلال السكاني.

ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة إلى تحرك دولي جاد لا يكتفي بالإدانة السياسية أو الحقوقية، بل يذهب نحو تفعيل آليات المساءلة الدولية، ومحاسبة المسؤولين عن جرائم الهدم والتهجير القسري، وضمان حماية الفلسطينيين وحقوقهم الأصلية في السكن والأرض والوجود والكرامة الإنسانية.

الهدم كجريمة الحرب: مطرقة نظام روما ورؤية "إسرائيل" لذاتها كقوة فوق القانون

الهدم كجريمة حرب: مطرقة نظام روما ورؤية "إسرائيل" لذاتها كقوة فوق القانون

يشكل هدم منازل الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة واحداً من أخطر الانتهاكات الممنهجة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ليس فقط بسبب ما يخلفه من دمار مادي وتشريد جماعي، بل لأنه يعكس سياسة استعمارية مستمرة تستهدف الإنسان الفلسطيني في وجوده واستقراره وحقه الطبيعي في الحياة والكرامة. وقد تعامل القانون الدولي مع هذه الممارسات باعتبارها أفعالاً محظورة لا يمكن تبريرها إلا ضمن شروط ضيقة واستثنائية للغاية، ترتبط بضرورات عسكرية حتمية ومباشرة خلال العمليات القتالية. وفي هذا السياق، جاءت اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب لعام 1949 لتضع حماية واضحة وصريحة للممتلكات المدنية في الأراضي المحتلة، حيث نصت المادة (53) منها على: "يحظر على دولة الاحتلال تدمير أي ممتلكات خاصة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات التعاونية إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير".

ويُفهم من هذا النص أن الأصل هو الحظر المطلق لتدمير الممتلكات المدنية، وأن الاستثناء الوحيد يتمثل في وجود ضرورة عسكرية حتمية ومباشرة تفرض هذا التدمير أثناء العمليات القتالية الفعلية. أي أن التدمير لا يجوز أن يكون عقابياً أو انتقامياً أو جزءاً من سياسات ردع جماعية أو أهداف سياسية وديمقراطية.

غير أن "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال، لا تستند في معظم عمليات الهدم إلى ادعاء وجود معركة عسكرية مباشرة أو ضرورة قتالية آنية، بل تعلن بصورة صريحة أن جزءاً كبيراً من عمليات الهدم يتم لأغراض "العقاب" أو "الردع الأمني". وهو ما يكشف بصورة واضحة أن هذه الممارسات تقع خارج نطاق الاستثناء المحدود الذي أجازته اتفاقية جنيف الرابعة.

فالعقوبة الجماعية والانتقام من العائلات أو البيئة الاجتماعية للمشتبه بهم لا يمكن اعتبارهما "ضرورة عسكرية"، بل يشكلان انتهاكاً مباشراً للقانون الدولي. ولذلك، فإن التبرير الإسرائيلي القائم على "الردع" يتناقض جذرياً مع روح ونصوص القانون الدولي الإنساني، الذي يقوم أساساً على حماية المدنيين وتقليل آثار النزاعات المسلحة عليهم، وليس تحويلهم إلى أهداف للعقاب الجماعي.

كما أن تعريف العمليات العسكرية وفق اللجنة الدولية للصليب الأحمر يؤكد هذا المعنى، إذ تعتبر العمليات العسكرية: "حركات أو مناورات أو عمليات متخذة من قبل القوات المسلحة لغرض القتال".

وبالتالي، فإن السياسات الإسرائيلية الممنهجة في هدم المنازل الفلسطينية لا تدخل ضمن مفهوم العمليات القتالية أو التحركات العسكرية الضرورية، بل تندرج ضمن سياسات إدارية وعقابية واستيطانية تهدف إلى فرض السيطرة وإخضاع السكان المدنيين وإعادة تشكيل الواقع الديمغرافي والجغرافي للأرض المحتلة.

ولذلك، فإن هدم المنازل الفلسطينية لا يمكن اعتباره إجراءً قتالياً مشروعاً، بل يمثل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني. وقد عززت المادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة هذا التوصيف عندما اعتبرت أن من بين "المخالفات الجسيمة" التي تستوجب الملاحقة الجنائية: "تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية".

وتكتسب هذه المادة أهمية استثنائية لأنها لا تكتفي بوصف الفعل بأنه مخالف للقانون، بل تعتبره من الانتهاكات الجسيمة التي تفرض على الدول التزاماً بملاحقة ومعاقبة مرتكبيها. أي أن الأمر لا يتعلق بإدانة سياسية أو أخلاقية فقط، وإنما بمسؤولية جنائية دولية تستوجب المساءلة.

وفي السياق ذاته، جاء نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليكرس بصورة أوضح مبدأ تجريم التدمير واسع النطاق للممتلكات في النزاعات المسلحة. فقد نصت المادة (8) الفقرة (2/4) على اعتبار ما يلي من جرائم الحرب:

"إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة".

ويحمل هذا النص أبعاداً قانونية بالغة الأهمية، لأنه يربط بين عدة عناصر متلازمة:

- اتساع نطاق التدمير .
- غياب الضرورة العسكرية.
- مخالفة القانون الدولي.
- الطابع التعسفي أو العبثي للفعل.

وجميع هذه العناصر تنطبق بصورة واضحة على السياسات الإسرائيلية المتعلقة بهدم المنازل الفلسطينية، سواء من حيث الطابع المنهجي والممتد زمنياً، أو من حيث غياب الضرورة العسكرية المباشرة، أو من حيث الأثر الجماعي الواسع على السكان المدنيين.

كما أن القانون الدولي الإنساني يفرض على القوة القائمة بالاحتلال التزامات إيجابية تجاه السكان الواقعين تحت الاحتلال، تشمل الحفاظ على البنية التحتية وضمان الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة وعدم المساس بالملوكات المدنية إلا في أضيق الحدود. وبالتالي، فإن قيام سلطة الاحتلال بهدم المنازل والبنى التحتية المدنية بصورة ممنهجة يمثل انقلاباً كاملاً على فلسفة الاحتلال المؤقت كما نظمها القانون الدولي.

وفي الواقع الفلسطيني، لا يمكن فصل سياسة هدم المنازل عن المشروع الاستيطاني الأشمل الذي تسعى "إسرائيل" من خلاله إلى تفرغ الأرض من سكانها الأصليين، وتوسيع السيطرة الاستيطانية، وفرض وقائع ديمغرافية وجغرافية جديدة. فالهدم لا يستهدف فقط مبنئ قائماً، بل يستهدف الوجود الفلسطيني ذاته، من خلال تحويل الحياة اليومية للفلسطينيين إلى حالة دائمة من عدم الاستقرار والخوف والتهديد.

كما أن الأثر النفسي والاجتماعي لعمليات الهدم يتجاوز بكثير حدود الخسائر المادية. فالعائلات التي تفقد منازلها تفقد معها شعورها بالأمان والانتماء والاستقرار، ويتعرض الأطفال لصدمات نفسية عميقة قد ترافقهم لسنوات طويلة. ولذلك، فإن الجريمة هنا لا تقاس فقط بحجم الدمار المادي، بل أيضاً بحجم الألم الإنساني والاجتماعي الذي تخلفه.

ورغم كل ذلك، تستمر "إسرائيل" في التعامل مع نفسها باعتبارها قوة فوق القانون الدولي، مستفيدة من غياب المساءلة الدولية الفعالة، ومن الحماية السياسية التي تحول في كثير من الأحيان دون محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات. وهو ما أدى إلى تكريس حالة خطيرة من الإفلات من العقاب، شجعت على استمرار وتوسيع سياسات الهدم والتهجير والاستيطان.

وعليه، فإن توصيف هدم المنازل الفلسطينية كجريمة حرب لم يعد مجرد خطاب سياسي أو حقوقي، بل أصبح توصيفاً قانونياً يستند إلى قواعد واضحة في اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي وأحكام القانون الدولي الإنساني. الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية، والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، الانتقال من مرحلة الإدانة اللفظية إلى اتخاذ خطوات عملية تضمن المساءلة والمحاسبة ووقف هذه الجرائم المستمرة بحق الشعب الفلسطيني.

إن استمرار الصمت الدولي أو الاكتفاء بالمواقف السياسية العامة لا يعني فقط التخلي عن حماية الفلسطينيين، بل يمثل أيضاً تقويضاً خطيراً لمنظومة القانون الدولي ذاتها، وتحويلاً لمبادئ العدالة الدولية إلى نصوص عاجزة أمام منطق القوة والهيمنة والإفلات من العقاب.

الهدم كعقوبة جماعية: هدم مبدأ شخصية العقوبة

ناضلت البشرية طويلاً من أجل الوصول إلى قاعدة "شخصية العقوبة"، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للعدالة الجنائية الحديثة. فالأصل في القانون أن يتحمل كل شخص مسؤولية أفعاله وحده، وأن لا تمتد آثار هذه المسؤولية إلى أسرته أو أقربائه أو جيرانه أو محيطه الاجتماعي. وقد جاء هذا المبدأ نتيجة تطور طويل في الفكر القانوني والإنساني، هدفه منع الانتقام الجماعي، وحصر العقوبة في الشخص الذي ثبتت مسؤوليته الفردية وفق محاكمة عادلة وضمانات قانونية واضحة.

ومن هذا المنطلق، حظرت اتفاقية جنيف الرابعة العقوبات الجماعية بصورة صريحة في المادة (33)، التي نصت على:

- لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها شخصياً.
- تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب.
- السلب محظور.
- تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.

ويكشف هذا النص أن القانون الدولي الإنساني لا يكفي بمنع العقوبة الجماعية بصورتها المباشرة، بل يحظر كذلك كل تدابير التهديد أو الإرهاب أو الانتقام التي تستهدف المدنيين أو ممتلكاتهم. فالحماية هنا لا تتعلق فقط بجسد الشخص المحمي، بل تمتد أيضاً إلى منزله وممتلكاته وحياته الأسرية والاجتماعية.

في المقابل، تمثل سياسة هدم المنازل التي تمارسها "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال نسفاً كاملاً لمبدأ شخصية العقوبة، لأنها تعاقب عائلات بأكملها بسبب فعل منسوب إلى أحد أفرادها، حتى وإن لم تكن هذه العائلات متهمة أو مشاركة أو عالمة بالفعل المنسوب إليه. وبذلك تتحول الزوجة والأطفال والوالدان والإخوة إلى ضحايا لعقوبة لم يرتكبوها، وتُجرد الأسرة من منزلها وأمنها واستقرارها دون أي أساس قانوني عادل.

وتزداد خطورة هذه السياسة لأنها لا تقتصر على العقاب المادي المتمثل في تدمير المنزل، بل تحمل رسالة تهديد واسعة للمجتمع الفلسطيني بأكمله، مفادها أن أي فرد قد يتسبب في معاقبة محيطه الأسري والاجتماعي. وبهذا المعنى، يصبح الهدم أداة ترهيب جماعي لا تستهدف شخصاً بعينه فقط، بل تستهدف البنية الاجتماعية الفلسطينية وتحاول خلق حالة دائمة من الخوف والضغط والسيطرة.

ورغم أن الجيش الإسرائيلي أنهى سياسة الهدم العقابي عام 1998، إلا أنه عاد لإحيائها بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وخلال الأعوام من 2000 إلى 2005، قامت سلطات الاحتلال بتدمير أكثر من (650) منزلاً فلسطينياً على نحو عقابي، ما أدى إلى تشريد نحو (400) شخص. وهذه الأرقام تكشف أن السياسة لم تكن حالات فردية أو استثنائية، بل ممارسة ممنهجة طالت آلاف المدنيين الذين لا علاقة مباشرة لهم بالأفعال المنسوبة لأفراد من عائلاتهم.

والأخطر أن هذه السياسة استمرت بوتيرة مرتفعة رغم فشلها في تحقيق أي ردع حقيقي، ورغم مخالفتها الواضحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. فحتى من زاوية الادعاء الإسرائيلي بالردع، لا يمكن تبرير انتهاك قاعدة آمرة في القانون الدولي بحجة أمنية فضفاضة، لأن حماية المدنيين وممتلكاتهم ليست مسألة خاضعة للمزاج السياسي أو التقدير العسكري المطلق، بل التزام قانوني واجب الاحترام.

كما أن الهدم العقابي يفتقر إلى أبسط ضمانات العدالة، إذ غالباً ما يتم تنفيذه بناءً على قرارات عسكرية وإدارية سريعة، دون محاكمة عادلة للأسرة المتضررة، ودون إثبات مسؤوليتها عن أي فعل. وفي كثير من الحالات، تُمنح العائلات مهلاً قصيرة لإخلاء منازلها، فتجد نفسها أمام جرافات الاحتلال أو أوامر التفجير، عاجزة عن حماية بيتها أو ذكرياتها أو ممتلكاتها الأساسية.

ولا يمكن النظر إلى المنزل في هذا السياق كجدران إسمنتية فقط؛ فالمنزل هو ذاكرة العائلة، ومركز حياتها، ومصدر أمانها النفسي والاجتماعي. وعندما يُهدم البيت كعقوبة جماعية، فإن ما يُهدم فعلياً هو شعور الأسرة بالأمان، واستقرار الأطفال، وكرامة الإنسان، وثقته بأن القانون يمكن أن يحميه من بطش القوة.

وعليه، فإن سياسة الهدم العقابي تشكل جريمة مركبة، فهي من جهة انتهاك للحق في السكن، ومن جهة ثانية عقوبة جماعية محظورة، ومن جهة ثالثة شكل من أشكال التهريب ضد السكان المدنيين. كما أنها تكشف عن استخدام ممنهج للقانون العسكري كأداة للانتقام والسيطرة، لا كوسيلة لتحقيق العدالة أو حماية النظام العام.

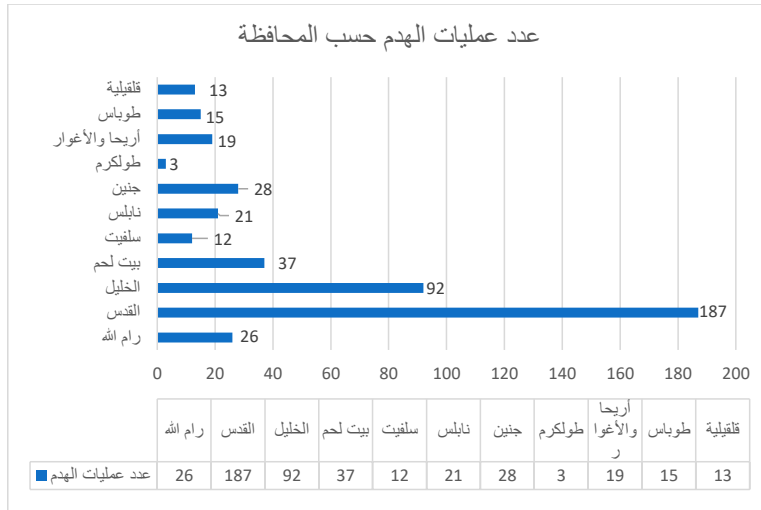
إن هدم منازل الفلسطينيين كعقوبة جماعية لا يهدم البيوت وحدها، بل يهدم معها مبدأ شخصية العقوبة، ويقوض جوهر العدالة، ويحول المدنيين إلى رهائن دائمين لمنطق القوة. ومن هنا، فإن مواجهة هذه السياسة لا تكون فقط بتوثيق آثارها الإنسانية، بل أيضاً بتوصيفها القانوني الدقيق كجريمة تستوجب المساءلة والمحاسبة، وبالمطالبة بوقفها فوراً وتعويض الضحايا وضمان عدم تكرارها.

أولاً: التوزيع الجغرافي لعمليات الهدم والإخطارات والاستيلاء : مناطقية الاستهداف

بالرغم من توزع عمليات الهدم والإخطارات بالهدم وعمليات الاستيلاء، على امتداد الضفة الغربية، إلا أن بعض المناطق تركزت العمليات فيها أكثر من غيرها. من اللافت أن هذه المناطق هي ذاتها التي تتعرض لاستهداف سياسياتي إسرائيلي لها لوقوعها في مناطق إستراتيجية وفي عين مخطط الضم والنقسام E1 خصوصاً في القدس ومحيطها، والذي تعمل "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال بوتيرة متسارعة على تنفيذه. يمكن للإخطارات أن تؤثر إلى أين تتجه الاستهدافات القادمة للمساكن والمنشآت الفلسطينية.

جدول توزيع عمليات الهدم حسب المحافظة

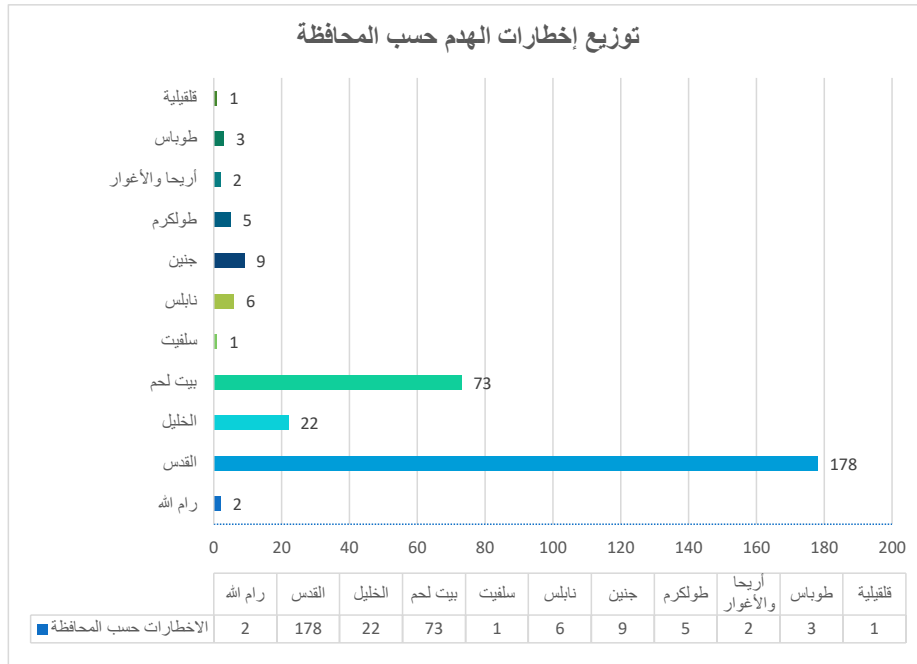
المحافظة	العدد
القدس	187
الخليل	92
نابلس	21
بيت لحم	37
رام الله	26
طوباس	15
أريحا والاعوار	19
قلقيلية	13
جنين	28
طولكرم	3
المجموع:	453



أما عن مؤشرات الإخطارات سواء بالهدم أو الإخلاء أو وقف أعمال البناء وغيرها مما يمنع الفلسطينيين من إعمال حقهم في بناء وأعمار واستثمار منشآتهم، فهي تشير أين سيكمن تركز الاستهداف الإسرائيلية القادمة لمنشآت الفلسطينيين حيث أن محافظة القدس كان لها الحصة الأكبر في عمليات الإخطار تمهيداً لمخططات الضم ومشروع (E1) الاستيطاني في القدس، كما في الجدول التالي:

جدول توزيع عمليات الإخطار حسب المحافظة

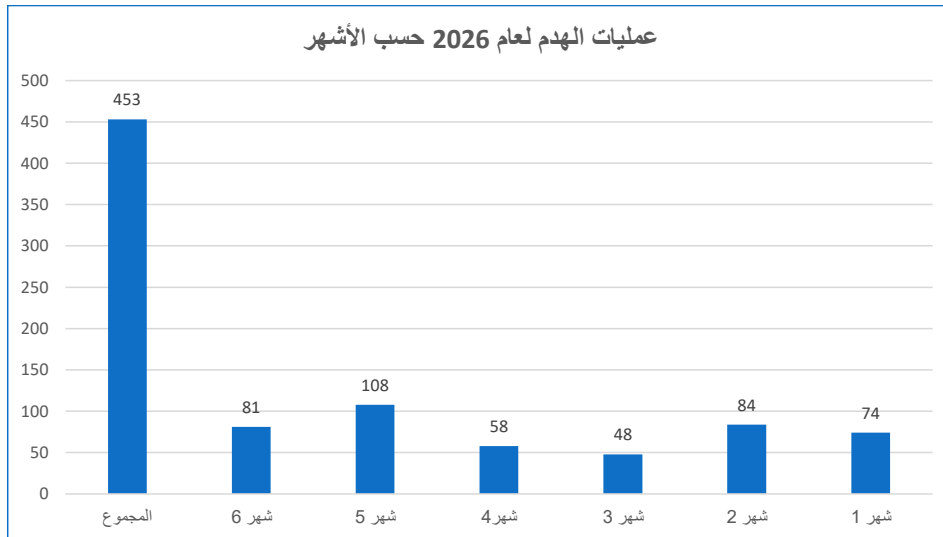
المحافظة	العدد
رام الله	2
القدس	178
الخليل	22
بيت لحم	73
سلفيت	1
نابلس	6
جنين	9
طولكرم	5
أريحا والأغوار	2
طوباس	3
قلقيلية	1
المجموع:	302



على صعيد التمرکز الجغرافي للاستهداف الإسرائيلي لمنشآت الفلسطينيين في النصف الأول من العام 2026، والذي من الواضح أن مدن فلسطينية رئيسية في وسط وأمام خطر خطط الضم المتفرعة في ظل الحكومة اليمينية المتطرفة، فقد جاءت أعلى نسبة استهداف في القدس العاصمة، ثم تلتها محافظة الخليل، تليها بيت لحم، ومن ثم مدينة رام الله كأعلى أربع محافظات فلسطينية تم استهداف منشآت الفلسطينيين فيها بالهدم، وأيضاً شهدت محافظات القدس وبيت لحم ورام الله والخليل كأعلى أربع محافظات فلسطينية تم استهداف المنشآت فيها بالإخطارات، أما الاستيلاء توزعت بواقع 9 حالات مقسمة على محافظتي القدس (4) منازل سكنية والخليل (5) منازل سكنية.

ثانياً: وتيرة عمليات الهدم والإخطار والإستيلاء: زمنية الاستهداف

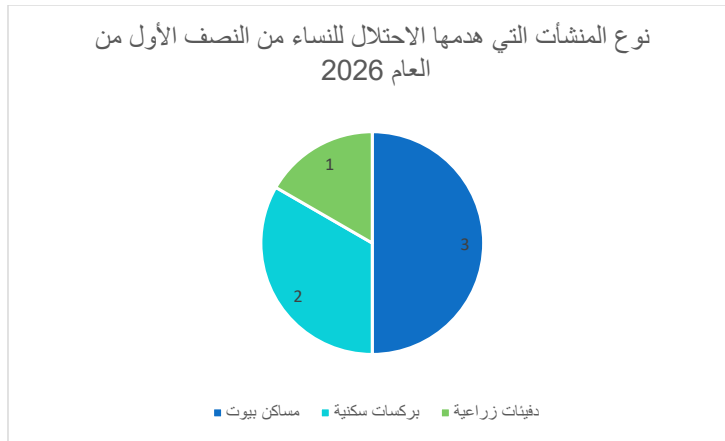
يمكن اعتبار النصف الأول العام 2026 من أكثر الأعوام التي جرى فيها ممارسة عمليات الهدم والاستيلاء والإخطار وارتكاب جرائم ضد منشآت الفلسطينيين مقارنة بالأعوام السابقة له، بالرغم من ذلك بإمعان النظر تراوحت وتيرة الاستهداف من شهر لآخر بنسب مختلفة. وتكمن الخطورة في أن هذه الجرائم أخذت منحى تصاعدي، مع استمرار مأكنة الحرب على الشعب الفلسطيني على خلاف أحداث السابغ من أكتوبر.



ثالثاً: تأنيث مؤشرات الهدم: النساء مستهدف أساسي في العمليات الإسرائيلية

تعاني النساء الفلسطينيات من قمع وعنف إسرائيلي مزدوج، جنساني ذكوري كونهن نساء، وقومي كونهن فلسطينيات. تستمر الفظاعات والإجراءات اللاإنسانية واللاأخلاقية التي تقوم بها "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال وجنودها وجماعات المستوطنين الإرهابية بحق النساء الفلسطينيات في كافة أماكن تواجهن وبالذات في المناطق المهددة بالمصادرة في الأغوار والتجمعات البدوية ومناطق مصنفة (C) وفق التقسيمات الجيوسياسية التي أفرزتها اتفاقيات أوسلو. هذا العنف الممارس نتيجة الاستعمار الإسرائيلي الطويل والممتد منذ العام 1948 يؤثر على النساء الفلسطينيات ويضاعف صعوبات الحياة لهن، وتتجلى أبرز الانتهاكات ضد النساء في تدمير الممتلكات وهدمها وعدم توفير السكن اللائق.

ففي النصف الأول من العام 2026، تشردت مئات النساء نتيجة هدم المنازل التي يقمن فيها أو مصادرتها أو إخلائها، فيما بلغ عدد المنشآت التي تم هدمها وتملكها نساء (6) منشآت. توزعت في محافظتي القدس، طوباس، وشملت على مساكن بيوت، وغرف سكنية، ودفينات زراعية علماً أن (2) من المنشآت التي تملكها نساء أجبرن على هدمها ذاتياً من قبل قوات الاحتلال في محافظة القدس. فيما يخص حجج الهدم التي تستخدمها سلطات الاحتلال، ضد منشآت النساء تركزت كل الحالات على حجة البناء دون ترخيص.



رابعاً: نوع المنشآت المستهدفة: سكنية، زراعية، تجارية، حيوانية، أخرى

تتنوع المنشآت التي تقوم "إسرائيل" بهدمها أو إخطارها أو الاستيلاء عليها، فالعبرة ليست في كون المسكن "منزل" بل في كون الشيء مسكن سواء أكان خيمة أو بركس أو بيت من طوب، بالإضافة إلى منشآت زراعية واقتصادية ورسمية وتجارية وسياحية ودينية. وهي ذات تنوع هائل تشمل كل أنواع المنشآت تقريباً. إذ تم استهداف (755) منشأة خلال النصف الأول من عام 2026، سواء بالهدم أو الإستيلاء أو الإخطار¹.

المنشآت المستهدفة بالهدم حسب النوع

نوع المنشأة	العدد
سكنية	233
زراعية	28
حيوانية	35
تجارية وصناعية	115
مبنى تابع لمنظمات دولية	1
ابار مياه	16
أخرى	25
المجموع	453

¹ منشآت سكنية: مساكن بيوت، غرف سكنية، مساكن خيام، مساكن كرفانات، مساكن بركسات، مساكن زراعية، كهوف سكنية.

منشآت زراعية: غرف زراعية، بركسات زراعية، برك زراعية لتجميع المياه، كرفان زراعي، دفيئة زراعية، ابار وبرك للمياه.

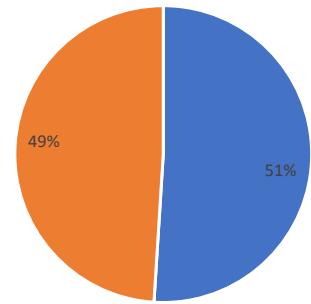
منشآت حيوانية: مزارع وبركسات للدواجن والطيور، حظائر وبركسات ماشية، مزرعة حيوانات، اسطبل خيول.

منشآت تجارية وصناعية: أكشاك وبسطات لبيع الخضار مخازن مغاسل سيارات صالة افراح نادي رياضي.

المنشآت المستهدفة بالإخطار حسب النوع

نوع المنشأة	العدد
سكنية	231
زراعية	6
حيوانية	2
تجارية وصناعية	61
سياحية	1
مدارس	1
أخرى	0
المجموع	302

نسبة المساكن التي تم استهدافها من إجمالي المنشآت المستهدفة



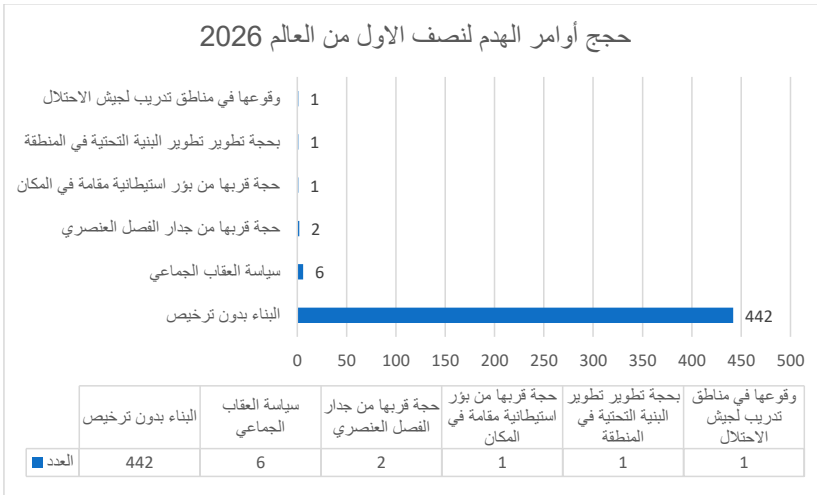
■ عدد المساكن المستهدفة ■ بقية المساكن المستهدفة

خامساً: حجج الهدم الإسرائيلية: توزيع محاولات شرعنة الجريمة

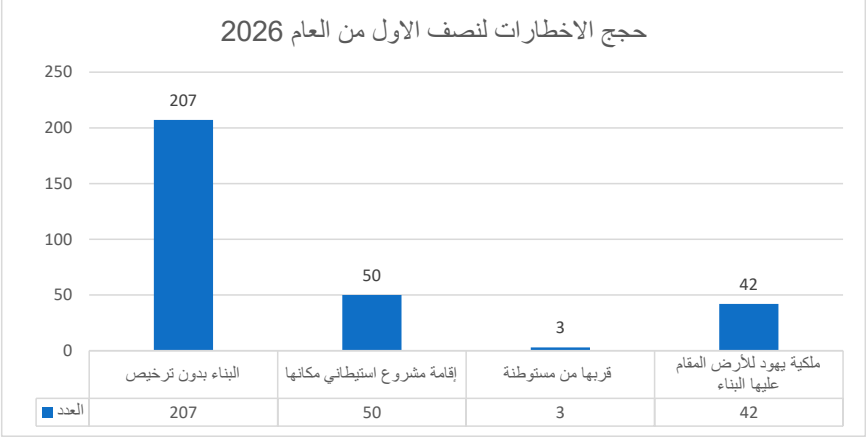
تستخدم "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال العديد من الحجج في محاولتها شرعنة جريمة الهدم، منها البناء بدون ترخيص والذي يعلم الفلسطينيون في مناطق C أنهم لن يحصلوا عليه لأسباب سياسية، أو الهدم ضمن سياسة العقاب الجماعي ضد عائلات المناضلين الفلسطينيين، وغيرها من الحجج.

ففي النصف الأول من العام 2026 بلغ عدد المنشآت التي تم هدمها بحجة البناء بدون ترخيص (442) منشأة تركزت معظمها في مناطق (C)، فيما استهدفت (6) منشآت جميعها منازل كجزء من سياسة العقاب الجماعي التي يتبعها الاحتلال ضد منفذي العمليات ضده، و(2) بحجة قربها من جدار الفصل العنصري، وحجج أخرى مثل حجة قربها من يؤر استيطانية مقامة في المكان بحجة تطوير البنية التحتية في المنطقة وغيرها، كما هو موضح بالرسم البياني.

Commented [U1]:



أما من حيث الإخطارات، بلغ عدد المنشآت التي تم إخطارها بحجة البناء بدون ترخيص (207)، فيما استهدفت (50) منشأة بسبب إقامة مشروع استيطاني مكانها، و(42)، بحجة ملكية اليهود للأرض المقام عليها البناء و (3) منشآت بسبب قربها من مستوطنة.



سادساً: الهدم الذاتي: الإمعان في القهر

من بين أكثر السياسات الإسرائيلية قسوة وإذلاً بحق الفلسطينيين، تبرز سياسة "الهدم الذاتي" باعتبارها واحدة من أكثر أشكال العقاب النفسي والاجتماعي إمعاناً في القهر وتجريداً للإنسان من كرامته. ففي هذا النوع من الانتهاكات، لا تكتفي سلطات الاحتلال بهدم المنزل أو المنشأة، بل تُجبر الضحية نفسها على تنفيذ عملية الهدم بيديها، تحت تهديد فرض غرامات مالية باهظة، أو تحميلها تكاليف الهدم مضاعفة في حال امتنعت عن ذلك.

ومن الصعب تصور حجم الألم النفسي الذي يعيشه المواطن الفلسطيني حين يُجبر على تدمير منزله بنفسه، وهو المكان الذي اختزن سنوات عمره وتكرياته وأحلامه وتفاصيل حياته اليومية. فالمنزل بالنسبة للعائلة الفلسطينية ليس مجرد بناء مادي، بل مساحة للأمان والانتماء والاستقرار العاطفي والاجتماعي. وعندما يتحول الإنسان إلى أداة لهدم بيته بيديه، فإن الأمر يتجاوز الخسارة المادية إلى عملية منظمة لتحطيم الإرادة الإنسانية وإعادة إنتاج الشعور بالعجز والقهر.

وفي هذا السياق، لا يكون الاحتلال مجرد منفذ مباشر للهدم، بل تتحول كامل أدوات المنظومة الإسرائيلية إلى شركاء في صناعة هذا القهر المركب؛ بدءاً من المحاكم الإسرائيلية التي تصدر أوامر الهدم، مروراً بالبلديات والهيئات التنظيمية التي ترفض منح التراخيص للفلسطينيين، ووصولاً إلى قوات الجيش التي تفرض التنفيذ بالقوة، والمستوطنين الذين يستفيدون من تفرغ الأرض الفلسطينية وإعادة تشكيلها ديمغرافياً لصالح المشروع الاستيطاني.

ويكشف الهدم الذاتي عن مستوى بالغ الخطورة من "التماهي في شرعنة الجريمة"، حيث لا تكتفي سلطات الاحتلال بارتكاب الانتهاك، بل تدفع الضحية إلى المشاركة القسرية فيه. وهنا يتحول الفلسطيني من متضرر إلى منفذ قهري لفعل الهدم، في محاولة واضحة لنقل العبء النفسي والإنساني بالكامل إلى الضحية نفسها، وكأن الاحتلال يسعى إلى جعل الفلسطيني شاهداً ومنفذاً لاقتلاع ذاته في آن واحد.

كما أن هذه السياسة تكشف عن بعد نفسي مقصود في إدارة الاحتلال للعلاقة مع الفلسطينيين، يقوم على الإذلال المنهجي وكسر الشعور بالسيطرة على الحياة والمصير. فالفلسطيني الذي يُجبر على هدم منزله لا يفقد فقط سقفاً يؤويه، بل يُدفع إلى معايشة لحظة انهيار رمزية عميقة، يشعر فيها بأن القانون والقوة والسلاح والمؤسسات كلها متحالفة ضده وضد حقه الطبيعي في الوجود والسكن.

وتتضاعف خطورة هذه السياسة في مدينة القدس المحتلة، حيث تستخدم سلطات الاحتلال منظومة التخطيط والبناء كأداة رئيسية للضغط على الفلسطينيين ودفعهم نحو الرحيل القسري. فالحصول على تراخيص البناء للفلسطينيين في القدس يكاد يكون مستحيلاً نتيجة السياسات التمييزية التي تفرضها بلدية الاحتلال، ما يضطر العديد من العائلات إلى البناء دون ترخيص استجابة لحاجتها الطبيعية للسكن، قبل أن تجد نفسها لاحقاً أمام أوامر الهدم أو الإكراه على الهدم الذاتي.

وخلال النصف الأول من العام 2026، بلغ عدد المنشآت التي أجبرت سلطات الاحتلال أصحابها على هدمها ذاتياً (17) منشأة، غالبيتها الساحقة مخازن ومنشآت تجارية وصناعية.

وتقع الغالبية العظمى من هذه المنشآت في مدينة القدس المحتلة بواقع (8) حالات، والتي تشهد أعلى مستويات الاستهداف الإسرائيلي في إطار سياسات الضم والتهويد وإعادة الهندسة الديمغرافية المرتبطة بما عُرف بـ “صفقة القرن” والمشاريع الاستيطانية الكبرى. وتم تسجيل استهدافات أخرى خارج القدس في محافظات جنين وقلقيلية وبيت لحم.

وتعكس هذه الأرقام حقيقة أن الهدم الذاتي لم يعد إجراءً استثنائياً، بل أصبح سياسة منظمة تُستخدم بصورة متزايدة لتقليل التكلفة السياسية والإعلامية عن سلطات الاحتلال. فبدلاً من مشهد الجرافات العسكرية وهي تدمر المنازل أمام عدسات الإعلام، يُدفع الفلسطيني إلى تنفيذ الهدم بنفسه، في محاولة لإخفاء الجريمة أو تخفيف آثارها الرمزية أمام الرأي العام الدولي.

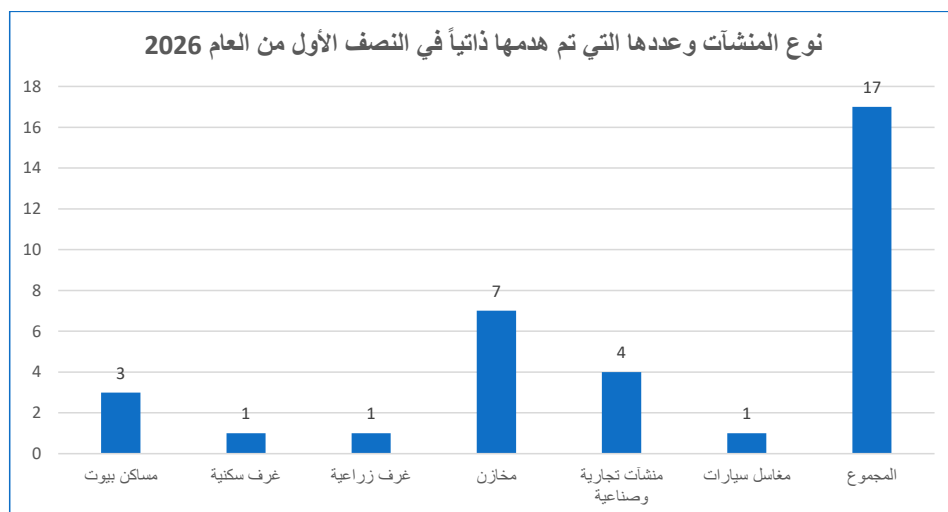
لكن رغم ذلك، يبقى جوهر الانتهاك قائماً، بل ربما أكثر قسوة، لأن الضحية هنا لا تفقد منزلها فقط، بل تُجبر على الانخراط في عملية اقتلاعها القسري بصورة مباشرة. وهو ما يترك أثراً نفسياً واجتماعية عميقة، خاصة على الأطفال الذين يشاهدون آباءهم يهدمون البيت الذي نشأوا فيه، وعلى النساء اللواتي يتحملن عبء فقدان الاستقرار الأسري وإعادة بناء الحياة من جديد وسط ظروف قاسية.

كما أن سياسة الهدم الذاتي تمثل شكلاً من أشكال التهجير القسري غير المباشر، لأنها تدفع العديد من العائلات إلى مغادرة القدس أو الامتناع عن البناء أو التوسع الطبيعي خوفاً من الخسائر المالية والنفسية الهائلة المرتبطة بالهدم. وبذلك تتحول سياسة التنظيم والبناء إلى أداة ديمغرافية تستهدف تقليص الوجود الفلسطيني داخل المدينة المحتلة.

ومن الناحية القانونية، فإن الهدم الذاتي لا يغير من الطبيعة غير القانونية للفعل، لأن تنفيذ الضحية للهدم لا يعني وجود إرادة حرة أو موافقة حقيقية، بل يتم تحت الإكراه والتهديد واستغلال اختلال ميزان القوة بين الاحتلال

والسكان الواقعين تحت الاحتلال. ولذلك، تبقى سلطات الاحتلال مسؤولة بالكامل عن هذه الانتهاكات باعتبارها جزءاً من سياسة ممنهجة تستهدف الحق في السكن والكرامة الإنسانية.

وعليه، فإن سياسة الهدم الذاتي تمثل أحد أكثر أوجه الاحتلال قسوة وتجريداً للإنسانية، لأنها لا تكتفي بحرمان الفلسطيني من منزله، بل تدفعه إلى المشاركة القسرية في تدمير عالمه الخاص بيديه. وهي بذلك تكشف عن مستوى عميق من العنف النفسي والاستعماري الذي لا يستهدف الحجر فقط، بل يستهدف الإنسان الفلسطيني في ذاكرته وكرامته وشعوره بالأمان والانتماء.



سابعاً: الهدم والإخطار لأسباب أمنية (سياسة العقاب الجماعي)

تستخدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة هدم المنازل والإخطارات بالهدم تحت ذريعة "الأسباب الأمنية" كواحدة من أكثر أدوات العقاب الجماعي قسوة وتأثيراً على المجتمع الفلسطيني. فهذه السياسة لا تُطبق بوصفها إجراءً استثنائياً مرتبطاً بظروف قتالية محددة، وإنما تُستخدم بصورة ممنهجة كوسيلة ردع وعقاب جماعي ضد الفلسطينيين، وخصوصاً عائلات منفذي العمليات أو الأشخاص الذين تتهمهم سلطات الاحتلال بالمشاركة في أعمال مقاومة ضدها.

وفي جوهرها، تقوم هذه السياسة على تحميل العائلة أو البيئة الاجتماعية مسؤولية فعل فردي مزعوم، بحيث يتحول المنزل – الذي يفترض أن يكون مساحة للأمان والاستقرار – إلى هدف مباشر للعقوبة والانتقام. وبهذا، لا يقتصر الضرر على الشخص المستهدف، بل يمتد ليطال النساء والأطفال وكبار السن والجيران، الذين يجدون أنفسهم فجأة بلا مأوى أو حماية أو استقرار، رغم أنهم لم يرتكبوا أي مخالفة أو فعل يبرر معاقبتهم. وتسعى "إسرائيل" من خلال هذه السياسة إلى تقديم الهدم بوصفه وسيلة "ردع أمني"، إلا أن الواقع يكشف أن الهدف يتجاوز البعد الأمني بكثير، ليصبح أداة للضغط النفسي والاجتماعي والسياسي على المجتمع الفلسطيني بأكمله. فهدم المنازل لا يهدف فقط إلى معاقبة عائلة بعينها، بل إلى خلق حالة عامة من الخوف والانكسار، وإرسال رسالة تهديد جماعية مفادها أن أي شكل من أشكال المقاومة قد يؤدي إلى معاقبة المحيط الأسري والاجتماعي كاملاً.

ويشكل هذا النهج انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي الإنساني، الذي يحظر العقوبات الجماعية بشكل واضح، ويؤكد على مبدأ شخصية العقوبة وعدم جواز معاقبة أي شخص على فعل لم يرتكبه بنفسه. كما أن استخدام "الأسباب الأمنية" كمبرر للهدم يثير إشكالية قانونية خطيرة، لأن هذه الذريعة غالباً ما تُستخدم بصورة فضفاضة وغير محددة، ودون وجود رقابة قضائية حقيقية أو معايير قانونية عادلة، ما يجعلها أداة مفتوحة لتبرير الانتهاكات.

ولا تتوقف سياسة الهدم عند التنفيذ الفعلي، بل تبدأ في كثير من الأحيان عبر "الإخطارات بالهدم"، التي تُستخدم هي الأخرى كأداة ترهيب وضغط نفسي على العائلات الفلسطينية. فمجرد تسليم إخطار بالهدم لعائلة فلسطينية يعني إدخالها في حالة من القلق الدائم وعدم اليقين، حيث تعيش الأسرة تحت تهديد مستمر بإزالة منزلها في أي لحظة. وغالباً ما تضطر العائلات إلى خوض معارك قانونية مكلفة وطويلة أمام المحاكم

الإسرائيلية، التي نادراً ما توفر حماية حقيقية للفلسطينيين، في ظل منظومة قضائية تشكل جزءاً من بنية الاحتلال ذاتها.

كما أن سياسة الهدم والإخطارات تؤدي إلى آثار اجتماعية وإنسانية عميقة، إذ تدفع العديد من العائلات إلى النزوح القسري أو العيش في ظروف غير مستقرة، وتؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية وتعميق الأزمات الاقتصادية والنفسية. فالأسرة التي تفقد منزلها لا تفقد حجارة أو جدراناً فقط، بل تفقد مركز حياتها اليومية وخصوصيتها وشعورها بالأمان والانتماء.

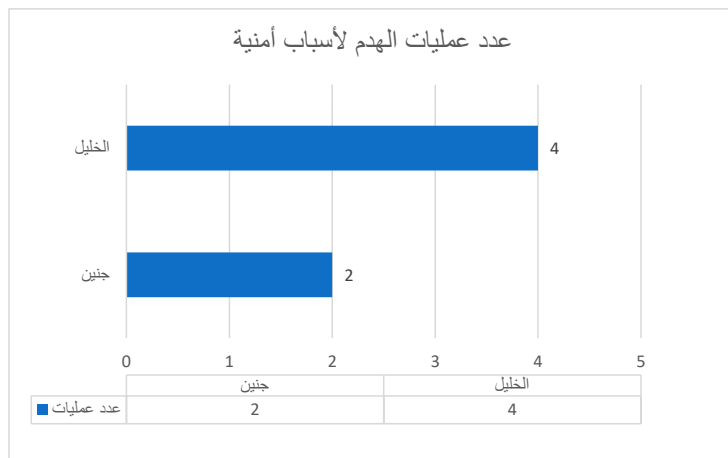
وتزداد خطورة هذه السياسة في ظل التصعيد الإسرائيلي المستمر في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر، وما رافقه من هجمة عسكرية وأمنية واسعة استهدفت المدن والمخيمات الفلسطينية. ففي النصف الأول من عام 2026، شهدت عمليات الهدم لدواعٍ أمنية ارتفاعاً ملحوظاً، حيث تم تسجيل (6) حالات هدم تحت ذريعة “الأسباب الأمنية”، جميعها في محافظتي الخليل وجنين، بواقع (4) منازل في الخليل و(2) في جنين.

ولا يمكن فصل هذا التصعيد عن السياق السياسي والأمني الأوسع، حيث تستخدم سلطات الاحتلال الهدم كأداة لإعادة فرض السيطرة على المجتمع الفلسطيني، وتكريس حالة دائمة من الإخضاع وعدم الاستقرار. كما أن تركيز عمليات الهدم في مدن معينة يعكس البعد الانتقائي والسياسي لهذه السياسة، التي تُستخدم أحياناً لمعاقبة مناطق بأكملها أو الضغط على بيانات اجتماعية محددة.

ومن الناحية الإنسانية، تترك عمليات الهدم آثاراً نفسية قاسية، خاصة على الأطفال الذين يشهدون اقتحام الجنود لمنازلهم أو تدميرها أمام أعينهم. وغالباً ما يعاني هؤلاء الأطفال من اضطرابات نفسية طويلة الأمد، مثل القلق والخوف واضطرابات النوم والشعور الدائم بانعدام الأمان. كما تتأثر النساء بصورة مضاعفة نتيجة فقدان الاستقرار الأسري وتحمل أعباء النزوح وإعادة ترتيب الحياة بعد الهدم.

أما على المستوى القانوني، فإن استخدام “الأمن” كمبرر دائم للهدم يفتح الباب أمام تحويل الاستثناء إلى قاعدة، ويمنح سلطات الاحتلال صلاحيات شبه مطلقة لممارسة العقوبات الجماعية دون رقابة حقيقية أو مساءلة دولية فعالة. وهو ما يعكس إصرار “إسرائيل” على التعامل مع نفسها كسلطة فوق القانون، قادرة على إعادة تفسير القواعد الدولية بما يخدم سياساتها الاستعمارية والأمنية.

وعليه، فإن سياسة الهدم والإخطارات بحجة "الأسباب الأمنية" لا يمكن النظر إليها كإجراءات قانونية أو أمنية عادية، بل يجب فهمها باعتبارها جزءاً من منظومة أوسع للعقاب الجماعي والسيطرة والتهجير القسري. وهي سياسة تنتهك بشكل مباشر مبادئ القانون الدولي الإنساني، وتقوض الحق في السكن والكرامة والأمن الشخصي، وتؤكد الحاجة الملحة إلى تحرك دولي جاد لوقف هذه الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها وضمان حماية المدنيين الفلسطينيين من استمرار هذه السياسات القمعية.



الخاتمة

تكشف المعطيات الواردة في هذا التقرير أن سياسة هدم منازل ومنشآت الفلسطينيين لم تعد مجرد أداة ميدانية تستخدمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بصورة متفرقة أو استثنائية، بل أصبحت جزءاً ثابتاً من بنية السيطرة الاستعمارية التي تُدار بها الأرض الفلسطينية المحتلة. فالهدم، والإخارات، والاستيلاء، والإخلاء القسري، والهدم الذاتي، جميعها لم تعد أحداثاً منفصلة أو ردود فعل مرتبطة بسياقات أمنية طارئة، وإنما تحولت إلى سياسة ممنهجة تستهدف إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني على المستويات الجغرافية والديمقراطية والنفسية والسياسية.

ويؤكد هذا التقرير أن ما يجري في الضفة الغربية بما فيها القدس ليس مجرد انتهاكات متفرقة للحق في السكن، بل عملية متواصلة لإضعاف الوجود الفلسطيني وتقويض شروط الحياة الطبيعية والأمن، عبر استهداف أحد أكثر عناصر الاستقرار الإنساني حساسية، وهو المنزل. فالمنزل في الحالة الفلسطينية لا يمثل مجرد مأوى، وإنما يشكل مركز الحياة اليومية، والذاكرة الجماعية، والهوية العائلية والاجتماعية، والارتباط بالأرض والمكان. ولذلك، فإن استهدافه يحمل أبعاداً تتجاوز الخسارة المادية، ليصبح استهدافاً مباشراً للإنسان الفلسطيني ووجوده وكرامته وحقه في الاستقرار.

كما تكشف الأرقام والوقائع الواردة في التقرير عن تصاعد خطير في وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية خلال النصف الأول من العام 2026، في ظل بيئة سياسية وعسكرية اتسمت بمزيد من التطرف والعنف والاستهداف المنظم للفلسطينيين. فقد استغلت سلطات الاحتلال حالة الانشغال الدولي بالحرب والاضطرابات الإقليمية لتوسيع سياسات الهدم والاستيطان والضم، وفرض وقائع جديدة على الأرض، خاصة في القدس والمناطق المصنفة (C) والأغوار والتجمعات البدوية، في إطار مشروع طويل الأمد يهدف إلى إعادة هندسة الجغرافيا الفلسطينية وتفرغها تدريجياً من سكانها الأصليين.

وفي هذا السياق، يظهر بوضوح أن الذرائع التي تستخدمها سلطات الاحتلال، سواء تحت عنوان "البناء دون ترخيص" أو "الأسباب الأمنية" أو "مناطق التدريب العسكري" أو غيرها، ليست سوى أدوات لتبرير سياسة قائمة أساساً على التمييز والإقصاء والسيطرة. فالفلسطيني في كثير من المناطق يُحرم أصلاً من الحق في التخطيط والبناء والحصول على التراخيص، ثم يُعاقب لاحقاً على محاولته تلبية احتياجاته الطبيعية في السكن والحياة. وهو ما يعكس استخدام القانون والإدارة والتخطيط العمراني كأدوات استعمارية لإنتاج واقع قسري يدفع الفلسطيني نحو الرحيل أو التراجع أو العيش في حالة دائمة من عدم اليقين.

كما يبرز التقرير أن سياسة الهدم لا تستهدف الحجر وحده، بل تُستخدم أيضاً كأداة لإنتاج الخوف الجماعي وكسر الإرادة المجتمعية الفلسطينية. فالإخطارات المتكررة، واقتحام المنازل، والهدم المفاجئ، وإجبار العائلات على هدم بيوتها ذاتياً، كلها ممارسات تهدف إلى إدخال الفلسطيني في دائرة مستمرة من الضغط النفسي والاقتصادي والاجتماعي، وتحويل حياته اليومية إلى حالة من التهديد الدائم. وهذا ما يجعل الهدم شكلاً من أشكال العنف المركب الذي يجمع بين التدمير المادي والعقاب النفسي والإذلال الإنساني.

ومن أخطر ما تكشفه هذه السياسات أنها تستهدف الفئات الأكثر هشاشة داخل المجتمع الفلسطيني، خاصة الأطفال والنساء وكبار السن. فالأطفال الذين يشهدون اقتحام منازلهم أو تدميرها أمام أعينهم لا يفقدون فقط مكان إقامتهم، بل يتعرضون لصدمات نفسية عميقة تؤثر على شعورهم بالأمان والانتماء والثقة بالمستقبل. كما تتحمل النساء أعباء مضاعفة مرتبطة بفقدان الاستقرار الأسري وإعادة بناء الحياة في ظروف قاسية، بينما يجد كبار السن أنفسهم أمام اقتلاع قاسٍ من أماكن عاشوا فيها عقوداً طويلة.

كما أن استمرار هذه السياسات في ظل غياب المساءلة الدولية الفاعلة يعكس أزمة حقيقية في منظومة الحماية الدولية. فالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وضعاً قواعد واضحة لحماية المدنيين وممتلكاتهم تحت الاحتلال، وحظرا العقوبات الجماعية والتهجير القسري وتدمير الممتلكات دون ضرورة عسكرية حتمية. ومع ذلك، تستمر سلطات الاحتلال في انتهاك هذه القواعد بصورة علنية وممنهجة، مستفيدة من حالة الإفلات من العقاب ومن العجز الدولي عن فرض احترام القانون الدولي أو محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة.

إن خطورة هذه السياسات لا تكمن فقط في آثارها الحالية، بل أيضاً في ما تتركه من نتائج طويلة الأمد على المجتمع الفلسطيني. فالهدم المتكرر للمنازل والمنشآت يساهم في تعميق الفقر والتفكك الاجتماعي والنزوح الداخلي، ويقوض فرص التنمية والاستقرار، ويؤثر بصورة مباشرة على قدرة الفلسطينيين على الصمود والبقاء على أرضهم. كما أن استهداف المنشآت الزراعية والتجارية والحيوية يضرب مقومات الاقتصاد الفلسطيني المحلي، ويزيد من مستويات التبعية والهشاشة الاقتصادية.

وفي المقابل، فإن استمرار عمليات التوثيق والرصد الحقوقي بشكل ضرورة وطنية وإنسانية وقانونية، ليس فقط من أجل تسجيل الانتهاكات، وإنما أيضاً لحماية الرواية الفلسطينية من التغييب والتشويه، ولتوفير قاعدة معرفية وقانونية يمكن البناء عليها في جهود المناصرة والمساءلة الدولية. فتوثيق الجريمة هو جزء من مقاومة محاولات تطبيعها أو التعامل معها كأمر اعتيادي في حياة الفلسطينيين.

وعليه، فإن مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" يؤكد أن حماية الحق في السكن للفلسطينيين تتطلب تحركاً دولياً جدياً يتجاوز حدود الإدانة اللفظية، باتجاه اتخاذ خطوات عملية وملموسة لوقف سياسات الهدم والتهجير والاستيطان، وتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين، وضمان مساءلة المسؤولين عن هذه الانتهاكات أمام آليات العدالة الدولية.

كما يدعو المركز المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، والمؤسسات الحقوقية الدولية، إلى تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه ما يتعرض له الفلسطينيون من انتهاكات ممنهجة تستهدف وجودهم وحقوقهم الأساسية. فاستمرار الصمت أو الاكتفاء بالمواقف الشكلية لا يعني فقط التخلي عن الضحايا، بل يساهم أيضاً في تكريس منطق القوة والإفلات من العقاب على حساب العدالة والقانون الدولي.

وفي النهاية، يبقى تمسك الفلسطيني بأرضه ومنزله وحقه في الحياة الكريمة شكلاً من أشكال الصمود اليومي في مواجهة سياسات الاقتراع والتهجير. ورغم كل ما يتعرض له من هدم وتشريد وضغط، فإن الفلسطيني لا يزال يخوض معركة البقاء والوجود والدفاع عن حقه الطبيعي في السكن والكرامة والحرية على أرضه.

جدول ملحق عمليات الهدم للنصف الأول من العام 2026

الرقم	وصف الانتهاك	التاريخ	مكان الانتهاك	الجهة التي تم انتهاك حقها
1.	أجبرت سلطات الاحتلال في الجهة الشرقية لقرية العيساوية، مواطن على القيام بنفسه بهدم غرفة زراعية وحيوانية، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	30/6/2026	قرية العيساوية – محافظة القدس	المواطن محمد ماهر محيسن
2.	هدمت قوات الاحتلال السور الاستنادي المحيط بملعب مدرسة بتير الثانوية للذكور في بلدة بتير، غرب بيت لحم.	30/6/2026	بلدة بتير – محافظة بيت لحم	-
3.	هدمت قوات الاحتلال في قرية فصايل، (بركس)، بحجة عدم الترخيص.	25/6/2026	قرية فصايل – محافظة أريحا والأغوار	المواطن سعيد محمد جديع رشابدة
4.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة السرج في قرية الولجة، غرفتين زراعتين وجداراً إسمنتياً، بحجة عدم الترخيص	24/6/2026	قرية الولجة – محافظة بيت لحم	المواطن حكم السلواي
5.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة قلقس جنوب مدينة الخليل، منزل، بحجة عدم الترخيص	23/6/2026	قرية قلقس – محافظة الخليل	المواطن سعود عبد الله الأطرش
6.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة عش غراب شرق مدينة بيت ساحور، (بركساً) لتربية الدواجن، بحجة عدم الترخيص	22/6/2026	منطقة عش غراب – محافظة بيت لحم	المواطن أيمن موسى جعابيص
7.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة كفر عقب، بناية سكنية مكونة من 3 طوابق تضم 6 شقق سكنية، وبناية أخرى مكونة من طابقين تضم 4 شقق سكنية، إضافة إلى بناية أخرى من طابقين تضم 4 شقق، بحجة عدم الترخيص	22/6/2026	بلدة كفر عقب – محافظة القدس	المواطنون: محمد أبو رميلة، نافز الجعبة، ومواطن من عائلة أبو سنية
8.	هدمت الاحتلال في منطقة أم ركية في بلدة الخضر، 2 من المنازل تبلغ مساحة أحدهما 100 متر مربع، والآخر تبلغ مساحته 140 متراً مربعاً، بحجة عدم الترخيص.	21/6/2026	بلدة الخضر – محافظة بيت لحم	المواطنون: محمد علي سليم موسى ومحمد عبد السلام السير

9.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة أم ركة في بلدة الخضر، مغسلة مركبات، بحجة عدم الترخيص.	21/6/2026	بلدة الخضر – محافظة بيت لحم	المواطن أشرف يحيى موسى
10.	هدمت الاحتلال في بلدة أم سلمونة قضاء بيت لحم، بنراً لجمع مياه الأمطار بحجة عدم الترخيص	17/6/2026	بلدة إم سلمونة – محافظة بيت لحم	-
11.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة بارون الواقعة بين قريتي الرفاعية والديرات شرق بلدة يطا، 3 منازل و بنري مياه، بحجة عدم الترخيص.	17/6/2026	منطقة بارون – محافظة الخليل	المواطنین: حمزة كامل العدة، سامح صالح الجعبري، ومحمد ظريف الجعبري
12.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة وادي قرية أم سلمونة، تسوية بناء، بحجة عدم الترخيص	16/6/2026	بلدة إم سلمونة – محافظة بيت لحم	المواطن إبراهيم محمد عطا الله
13.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة بيت لقياء، غرفة زراعية، بحجة عدم الترخيص	16/6/2026	بلدة بيت لقياء – محافظة رام الله والبييرة	المواطن سليمان أحمد داود عاصي
14.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة الخالدية في مسافر بلدة يطا، (بركس) لتربية الأغنام، بحجة عدم الترخيص	15\6\2026	مسافر يطا – محافظة الخليل	المواطن خليل اليتيم
15.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة اغزيوه التابعة لبلدة الكرمل، 2 من (البركسات) الزراعية تبلغ مساحتهما 1000 متر مربع، كما هدمت جداراً إسمنتياً، بحجة عدم الترخيص	15\6\2026	بلدة الكرمل – محافظة الخليل	المواطنین: خليل عيسى الربيعي، ومحمود عيسى الربيعي
16.	هدمت قوات الاحتلال في قرية ماعين في مسافر بلدة يطا، منزلاً (قيد الإنشاء) بالإضافة إلى هدم بئر لجمع المياه، بحجة عدم الترخيص	15\6\2026	قرية ماعين – محافظة الخليل	المواطن روضي سعد الجبارين
17.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة اغزيوة التابعة لبلدة الكرمل، 3 مساكن مبنية من الطوب والصفیح، بحجة عدم الترخيص	15\6\2026	بلدة الكرمل – محافظة الخليل	المواطنین: أحمد عيسى الربيعي، ومؤيد خليل عيس الربيعي، وشقيقه زيد
18.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة خور الضبعة داخل قرية برطعة الشرقية غرب مدينة جنين 6 منازل ومخازن تجارية، بحجة عدم الترخيص.	14\6\2026	قرية برطعة – محافظة جنين	-

19.	هدمت قوات الاحتلال في تجمع خلة السدرة البدوي جنوب شرق قرية مخماس، منزلاً بالإضافة إلى (بركسات) لتربية الأغنام، بحجة عدم الترخيص	14\6\2026	قرية مخماس – محافظة القدس	المواطن يوسف الزواهره
20.	هدمت قوات الاحتلال قرب مدخل قرية راس كركر، (بركس) يستخدم مسلحاً للدواجن تبلغ مساحته 150 متراً مربعاً، بحجة عدم الترخيص	14\6\2026	قرية راس كركر – محافظة رام الله والبيرة	المواطن ظاهر ساطي أبو فخيدة
21.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة الشكارة شرق قرية دوما منزل، بحجة عدم الترخيص	14\6\2026	قرية دوما – محافظة نابلس	المواطن منير أبو ذياب
22.	هدمت قوات الاحتلال في تجمع الطريفات البدوي في بلدة النويعة، 4 منازل (كرفانات)، بحجة عدم الترخيص.	11\6\2026	بلدة النويعة – مدينة أريحا	المواطنون: أيمن محمد رشادة، ومحمد موسى رشادة، ونصر الله موسى رشادة، ومحمود موسى رشادة
23.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة كفر الديك، منزلاً (قيد الإنشاء) مساحته 150 متراً مربعاً، بالإضافة إلى بئر لجمع المياه، بحجة عدم الترخيص	11\6\2026	بلدة كفر الديك – محافظة سلفيت	المواطن محمد إسماعيل حيوب
24.	هدمت قوات الاحتلال في حي جبل المكبر بمدينة القدس، محلاً لبيع مواد البناء، بحجة عدم الترخيص.	10\6\2026	حي جبل المكبر – محافظة القدس	عائلة شقير
25.	هدمت قوات الاحتلال منزلاً في منطقة عرب الكعابنة الواقعة بين بلدتي بير نبالا وبيت حنينا شمال غرب القدس. وكان يؤوي 10 أفراد، بينهم شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، بحجة عدم الترخيص	10\6\2026	منطقة عرب الكعابنة – محافظة القدس	المواطن سليمان محمود مليحات
26.	هدمت قوات الاحتلال قرب المدخل الغربي لقرية حوسان، مغسلة ومشحمة مركبات، كما هدمت (كشك) لبيع المواد الغذائية، بحجة عدم الترخيص	9\6\2026	قرية حوسان – محافظة بيت لحم	المواطنون عبد الحي عبد العزيز أبو شوشة، وشقيقه إبراهيم، والمواطن نادر مصطفى
27.	هدمت قوات الاحتلال في قرية قلقس جنوب الخليل، ورشة نجارة، بحجة عدم الترخيص	8\6\2026	قرية قلقس – محافظة الخليل	المواطن محمد عبد الرحمن أبو سنينة
28.	هدمت قوات الاحتلال في قرية قلقس جنوب الخليل، منزلاً مكون من طابقين تبلغ مساحته 500 متر مربع، وبئر مياه سعته (1500م3)، كان مقاماً بجوار المنزل، بحجة عدم الترخيص	8\6\2026	قرية قلقس – محافظة الخليل	المواطن نايف عباس أبو سنينة

29.	هدمت قوات الاحتلال في قرية برطعة، 8 منازل (منها 2 من المنازل مأهولة، و6 منازل قيد الإنشاء)، بحجة عدم الترخيص	8\6\2026	قرية برطعة - محافظة جنين	المواطنین: شادي يعقوب قبيها، أحمد عايد مسعود، يوسف عايد مسعود، عقبة فريد قبيها، وباسم عثمان قبيها
30.	أجبرت سلطات الاحتلال في حي الطور بمدينة القدس، شقيقين على القيام بنفسهما بهدم بنايتيهما المكونة من شقتين، بعد أن أخطرتهم سلطات الاحتلال في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	7\6\2026	حي الطور - محافظة القدس	الشقيقين نبيل وسامي أبو جمعة
31.	أجبرت سلطات الاحتلال في منطقة بئر أيوب في حي سلوان بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله، بعد أن أخطرت سلطات الاحتلال في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	6\6\2026	حي سلوان - محافظة القدس	المواطن أشرف برقان
32.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة الحمة في الأغوار الشمالية، بركة مياه سعتها 250 متر مكعب، بحجة عدم الترخيص	4\6\2026	منطقة الحمة - محافظة طوباس	المواطن زياد شحادة دراغمة
33.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة قبر حلوة قرب قرية دار صلاح، منشأة صناعية (مخرطة)، بحجة عدم الترخيص	4\6\2026	قرية دار صلاح - محافظة بيت لحم	عائلة دبش
34.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة جبع، محال تجارية، بحجة عدم الترخيص	3\6\2026	بلدة جبع - محافظة القدس	المواطن موسى السويركي
35.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة جبع شمال القدس، منزلاً مكون من طابقين يسكنه 13 فرد ومشغل تجاري، بحجة عدم الترخيص	3\6\2026	بلدة جبع - محافظة القدس	المواطن زياد سلطان
36.	أجبرت سلطات الاحتلال في قرية بيت صفا، مواطن على القيام بنفسه بهدم شقة سكنية، بعد أن أخطرت في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	31\5\2026	قرية بيت صفا - محافظة القدس	المواطن فؤاد عليان
37.	هدمت سلطات الاحتلال في حي المصراة بمدينة القدس، منشأة تجارية تستخدم مطعمًا، بحجة وجود قرار بالمصادرة بداعي تطوير البنية التحتية في المنطقة	31\5\2026	حي المصراة - محافظة القدس	عائلة العايد

38.	هدمت قوات الاحتلال موقف ومعرض للمركبات قرب دوار مخيم شعفاط، شمال مدينة القدس، بحجة عدم الترخيص	31\5\2026	مخيم شعفاط - محافظة القدس	-
39.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة بيت حنينا، منزل تبلغ مساحته 90 متراً مربعاً، بحجة عدم الترخيص.	30\5\2026	بلدة بيت حنينا - محافظة القدس	المواطن نبيل الرموني
40.	أجبرت سلطات الاحتلال في قرية قلنديا، 6 مواطنين على القيام بأنفسهم بهدم منازلهم، بعد أن أخطرتهم في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	30\5\2026	قرية قلنديا - محافظة القدس	المواطنون: نائل عوض الله، مأمون عوض الله، عماد عوض الله، حسن عوض الله، حكمت عوض الله، ومحمد علي عوض الله
41.	أجبرت سلطات الاحتلال في حي بلدة سلوان بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 75 متراً مربعاً، بعد أن أخطرتهم في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة البناء دون ترخيص.	30\5\2026	حي سلوان - محافظة القدس	المواطن مجاهد عماد بدران
42.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة البلاط شمال بلدة كفر الديك، غرفة زراعية، بحجة عدم الترخيص	30\5\2026	بلدة كفر الديك - محافظة سلفيت	المواطن ناجح حرب علي أحمد
43.	أجبرت سلطات الاحتلال في قرية قلنديا، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله، بعد أن أخطرتهم في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	29\5\2026	قرية قلنديا - محافظة القدس	المواطن رافت جودت عوض الله
45.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة إزنا، (بركس)، وغرفة زراعية، بحجة عدم الترخيص.	27\5\2026	بلدة إزنا - محافظة الخليل	المواطن محمد عدنان أبوزلطة، وتيسير صبري خلاوي
46.	هدمت قوات الاحتلال في المنطقة الشمالية لبلدة كفر الديك، 2 غرف زراعية، بحجة عدم الترخيص	26\5\2026	بلدة كفر الديك - محافظة سلفيت	المواطن محمد أحمد حماد أبو سماحه، وعمر حبوب أبو شادي.
47.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة طور الزعفران في بلدة نحالين، منزلاً مكون من طابقين مساحة كل طابق 300 متر مربع، بحجة عدم الترخيص	25\5\2026	بلدة نحالين - محافظة بيت لحم	المواطن صابر محمد ناجرة
48.	هدمت قوات الاحتلال في قرية النبي إلياس، مغسلة مركبات ومحلاً للتجليس ودهان المركبات، بحجة عدم الترخيص	25\5\2026	قرية النبي إلياس - محافظة قلقيلية	المواطن نصر إبراهيم زهران

49.	هدمت قوات الاحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، (بركس)، بحجة عدم الترخيص	25\5\2026	حي سلوان - محافظة القدس	عائلة الروبضي
50.	هدمت قوات الاحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، منزلاً مكون من طابقين، بحجة عدم الترخيص	25\5\2026	حي سلوان - محافظة القدس	المواطن فايز عواد
51.	هدمت قوات الاحتلال في قرية شقبا، منزلاً مكون من طابق واحد، بحجة عدم الترخيص.	24\5\2026	قرية شقبا - محافظة رام الله والبييرة	المواطن عبد الله عبد الغني محمد ثابت
52.	أجبرت سلطات الاحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	22\5\2026	حي سلوان - محافظة القدس	المواطن جمعة محمد قراعين
53.	هدمت قوات الاحتلال أثناء اقتحامها قرية خربثا بني حارث، مصنعاً للباطون تعود لعائلة شماسنة، بحجة عدم الترخيص	20\5\2026	قرية خربثا بني حارث - محافظة رام الله والبييرة	عائلة شماسنة
54.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة عين الحلوة في الأغوار الشمالية، حظيرة لتربية الأغنام، بالإضافة إلى بركس سكني، بحجة عدم الترخيص	20\5\2026	منطقة عين الحلوة - محافظة طوباس	المواطن عادل عليان دراغمة
55.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة برية قرية الرشيدة، 3 (بركسات) لتربية الأغنام، بحجة عدم الترخيص	20\5\2026	قرية الرشيدة - محافظة بيت لحم	55المواطنين: موسى فالح رشيدة، علي صالح رشيدة، ومسلم خليل رشيدة
56.	هدمت قوات الاحتلال في حي الخلايلة في بلدة الجيب، مغسلة مركبات وكراج للمركبات، بحجة عدم الترخيص	19\5\2026	بلدة الجيب - محافظة القدس	-
57.	هدمت قوات الاحتلال في حي الخلايلة في بلدة الجيب، منزلاً، بحجة عدم الترخيص.	19\5\2026	بلدة الجيب - محافظة القدس	المواطن محمود عبد الله الصوص
58.	هدمت قوات الاحتلال في قرية الولجة، أساسات بناية سكنية (قيد الإنشاء)، بحجة عدم الترخيص	18\5\2026	قرية الولجة - محافظة بيت لحم	المواطنين أحمد نصر أبو التين، وسامي محمود أبو التين

59.	أجبرت سلطات الاحتلال في حي جبل المكبر بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 60 متراً مربعاً، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	16\5\2026	حي جبل المكبر - محافظة القدس	المواطن عمر محمد هلسة
60.	أجبرت سلطات الاحتلال في منطقة سويح في حي سلوان بمدينة القدس، مواطنة على القيام بنفسها بهدم منزلها، بعد أن أخطرتها في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	15\5\2026	حي سلوان - محافظة القدس	المواطنة عواطف محمود الغول
61.	أجبرت سلطات الاحتلال في مخيم شعفاط بمدينة القدس، عائلة على القيام بنفسها بهدم منزلها (قيد الإنشاء)، بعد أن أخطرتها في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	13\5\2026	مخيم شعفاط - محافظة القدس	عائلة الفقيه
62.	هدمت قوات الاحتلال في قرية وادي الرشا في قلقيلية، (بركس) لتربية الأغنام، بحجة عدم الترخيص	12\5\2026	قرية وادي الرشا - محافظة قلقيلية	المواطن عزمي حمد الله مراعية
63.	هدمت قوات الاحتلال في قرية بيت سكاريا الواقعة وسط تجمع مستعمرة "غوش عتصيون"، منزلاً تبلغ مساحته 60 متراً مربعاً، بحجة قربه من حدود المستعمرة	12\5\2026	قرية بيت سكاريا - محافظة بيت لحم	المواطن أيمن خليل سعد
64.	هدمت قوات الاحتلال مسكنين في بلدة الرماضين، أحدهما مبني من الطوب وتبلغ مساحته 50 متراً مربعاً، والآخر من الألواح المعدنية "زينكو"، بحجة عدم الترخيص	11\5\2026	بلدة الرماضين - محافظة الخليل	مواطنين من عائلتي أبو فريخ، والكشخر
65.	هدمت قوات الاحتلال في ضاحية الزراعة في مخيم الجلزون، منشأة تجارية تضم معدات حفر ومواد بناء، بحجة عدم الترخيص	11\5\2026	ضاحية الزراعة في مخيم الجلزون - محافظة رام الله والبيرة	-
66.	هدمت قوات الاحتلال في ضاحية الزراعة في مخيم الجلزون، منزلاً تبلغ مساحته 120 متراً مربعاً، بحجة عدم الترخيص	11\5\2026	ضاحية الزراعة في مخيم الجلزون -	المواطن عز عوض شريف النخلة

			محافظة رام الله والبييرة	
67.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة حي المشتل قرب مدخل بلدة العيزرية، 40 منشأة صناعية وتجارية و3 مغاسل للمركبات، بعد أن أبلغت أصحابها بتفريغها، تنفيذاً لإخطارات هدم سابقة صدرت بحقها، بحجة عدم الترخيص	11\5\2026	بلدة العيزرية – محافظة القدس	-
68.	أجبرت سلطات الاحتلال في منطقة البستان في حي سلوان بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم غرفة وأسوار، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	11\5\2026	حي سلوان – محافظة القدس	المواطن جلال الطويل
69.	هدمت قوات الاحتلال في الجهة الشرقي لبلدة بيت فوريك، مزرعة، بحجة عدم الترخيص	9\5\2026	بلدة بيت فوريك – محافظة نابلس	69.المواطن سائد قدورة
70.	هدمت قوات الاحتلال قرب طريق منطقة جعوانة شرق بلدة بيت فوريك، غرفة زراعية وبئر لجمع المياه، بحجة عدم الترخيص	8\5\2026	بلدة بيت فوريك – محافظة نابلس	الم واطن أمجد نايف أبو حيط
71.	هدمت قوات الاحتلال قرب قرية بردلا في الأغوار الشمالية، دفيئات زراعية على مساحة دونمين، ودفيئات زراعية على مساحة 4 دونمات، ودفيئات زراعية على مساحة 3 دونمات ، بحجة وجودها في المنطقة المصنفة (C) وعدم الترخيص	7\5\2026	قرية بردلا – محافظة طوباس	المواطنین: محمود توفيق صوافطة، وصقر نايف صوافطة، والمواطنة سحاب نايف صوافطة
72.	أجبرت سلطات الاحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 65 متراً مربعاً، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	7\5\2026	حي سلوان – محافظة القدس	المواطن محمد محمود العباسي
73.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة وادي التعمارة والمشاميش شرق بلدة زعترة، غرفة زراعية، وخزان لجمع المياه مبني من الإسمنت، بحجة عدم الترخيص	7\5\2026	بلدة زعترة – محافظة بيت لحم	المواطنین: عادل عايد البجالي، ومالك سرور
74.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة الرام عدداً من المنشآت التجارية والصناعية، ومن بين هذه المنشآت مغسلة سيارات، ومعرض لبيع المركبات، إضافة إلى منشأة صناعية لإعادة تدوير الأخشاب، بحجة عدم الترخيص	5\5\2026	بلدة الرام – محافظة القدس	المقدسي أسامة دويك ومواطنین آخرين

75.	هدمت قوات الإحتلال أثناء اقتحامها قرية شقبا، منزلاً مكون من طابقين، بحجة عدم الترخيص	5\5\2026	قرية شقبا - محافظة رام الله والبيرة	المواطن عبد الحليم محمد ثابت
76.	هدمت قوات الإحتلال أثناء اقتحامها بلدة السواحة الشرقية، منزلاً مكوناً من طابقين، بحجة عدم الترخيص	5\5\2026	بلدة السواحة الشرقية - محافظة القدس	المواطن مصطفى عبد الغني زعائرة
77.	هدمت قوات الإحتلال في منطقة عرب العراة قرب دوار قرية جبع، منزلاً، بحجة عدم الترخيص	5\5\2026	منطقة عرب العراة - محافظة القدس	المواطن محمد ضيف الله عراة
78.	هدمت قوات الإحتلال في قرية الديرات شرق بلدة يطا، منزلاً مكون من طابقين تبلغ مساحته 300 متر مربع، بحجة عدم الترخيص	5\5\2026	قرية الديرات - محافظة الخليل	المواطن راضي الجبارين ونجله منير
79.	هدمت قوات الإحتلال أثناء اقتحامها بلدة العوجا، دفيئات زراعية، بحجة عدم الترخيص	5\5\2026	بلدة العوجا - محافظة أريحا والأغوار	عائلة الهريني
80.	هدمت قوات الإحتلال في بلدة سلواد، منشأة لتربية الثروة الحيوانية، بحجة عدم الترخيص.	5\5\2026	بلدة سلواد - محافظة رام الله والبيرة	المواطن يوسف عبد الحكيم حامد
81.	أجبرت سلطات الإحتلال في قرية أم طوبا، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 100 متر مربع، بعد أن أخطرته سلطات الإحتلال في وقت سابق، تفاداً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	3\5\2026	قرية أم طوبا - محافظة القدس	المواطن محمد عبد الرؤوف أبو طير
82.	هدمت قوات الإحتلال قرب دوار بلدة كفل حارس القريب من مستعمرة "أرنيل"، محلاً تجارياً، بحجة عدم الترخيص.	30\4\2026	بلدة كفل حارس - محافظة سلفيت	المواطن عبد الحميد شقور
83.	هدمت قوات الإحتلال قرب المدخل الغربي لقرية حوسان، غرفة زراعية، بحجة عدم الترخيص.	30\4\2026	قرية حوسان - محافظة بيت لحم	المواطن ربيع مصطفى حمامرة

84.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة باروق قرب قرية الديرات شرق بلدة يطا، مسكناً تبلغ مساحته 90 متراً مربعاً، بالإضافة إلى حظائر لتربية الأغنام وبئر لجمع المياه، بحجة عدم الترخيص	29\4\2026	بلدة يطا – محافظة الخليل	المواطن إبراهيم محمد مخامرة
85.	أجبرت سلطات الاحتلال في منطقة البستان في حي سلوان بمدينة القدس، شقيقين على القيام بنفسهما بهدم محليهما التجاريين البالغ مساحته كل منهما 30 متر مربع، بعد أن أخطرتهم في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	28\4\2026	حي سلوان – محافظة القدس	الشقيقين طارق وفادي الرجبي
86.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة وردان شرق بلدة بيت أمر، بئر لجمع المياه، بحجة عدم الترخيص	27\4\2026	بلدة بيت أمر – محافظة الخليل	-
87.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة المحطة قرب قرية بتير، بئر مياه، بحجة عدم الترخيص	26\4\2026	قرية بتير – محافظة بيت لحم	المواطن يوسف أبو نعمة
88.	أجبرت سلطات الاحتلال في منطقة وادي حلوة في حي سلوان بمدينة القدس، مواطن ووالدته على القيام بنفسهما بهدم منزلهما الذي يضم شقتين سكنيتين والبالغ مساحته 140 متراً مربعاً، بعد أن أخطرتهم في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	25\4\2026	حي سلوان – محافظة القدس	المواطن وسيم لطفي صيام، ووالدته
89.	هدمت قوات الاحتلال في مدينة بيت جالا - عند المدخل الشرقي لبلدة الخضر، (بركساً)، بحجة عدم الترخيص	23\4\2026	مدينة بيت جالا – محافظة بيت لحم	المواطن زياد حسين دار عيسى
90.	هدمت قوات الاحتلال في قرية الولجة، غرفة زراعية، بحجة عدم الترخيص	23\4\2026	قرية الولجة – محافظة بيت لحم	المواطن وليد عطا داود رباح
91.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة شعب البير في بلدة ترقوميا، منزلاً مكون من طابقين، بحجة عدم الترخيص	20\4\2026	بلدة ترقوميا – محافظة الخليل	المواطن أمير بسام الجعافرة
92.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة أبو داهوك قرب المنطقة الصناعية شرق مدينة أريحا، مسكناً لأحد المواطنين، بالإضافة إلى (بركس) لتربية الأغنام، بحجة عدم الترخيص	20\4\2026	منطقة أبو داهوك – محافظة أريحا والأغوار	-

93.	هدمت قوات الإحتلال في محيط دوار مستعمرة "ارنيل"، مغسلة مركبات، و(كرفان) لمواطنين من بلدة كفل حارس، بحجة عدم الترخيص	19\4\2026	محيط دوار مستعمرة "ارنيل" – محافظة سلفيت	المواطنین: رامي نسيم أبو يعقوب، ونسيم سليم يعقوب
94.	أجبرت سلطات الإحتلال في حي الصوانة بمدينة القدس، على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 70 متراً مربعاً، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	18\4\2026	حي الصوانة – محافظة القدس	المواطن سامي الهشلمون
95.	أجبرت سلطات الإحتلال في منطقة البستان في حي سلوان بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 140 متراً مربعاً، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	18\4\2026	حي سلوان – محافظة القدس	المواطن وائل هاشم جلاجل
96.	هدمت قوات الإحتلال في قرية عين الديوك التحتا، منزلاً، بحجة عدم الترخيص	16\4\2026	قرية عين الديوك التحتا – محافظة أريحا والأغوار	المواطن سامر الدباش
97.	هدمت قوات الإحتلال في بلدة بيت أولا، مصنعاً لتشكيل الحديد وزخرفة وصناعة حالات لوحات الطاقة الشمسية، بحجة عدم الترخيص	15\4\2026	بلدة بيت أولا – محافظة الخليل	المواطن مراد سلمان العملة
98.	هدمت قوات الإحتلال في ضاحية الأقباط في بلدة الرام، إسطبلاً للخيل، بحجة عدم الترخيص.	15\4\2026	بلدة الرام – محافظة القدس	المواطن عبد الله السلايمة
99.	هدمت قوات الإحتلال في منطقة روابي في بلدة العيساوية، 11 منزلاً، بحجة عدم الترخيص	15\4\2026	بلدة العيساوية – محافظة القدس	المواطنین: مازن محيسن، محمد جمعة، نعيم محيسن، عبد الناصر محيسن، علي محيسن، عيد عودة السعيد، مازن محيسن، فارس محيسن، محمد صالح مصطفى، أحمد راضي ناصر، وأبو منير خويص
100.	هدمت قوات الإحتلال في منطقة البستان في حي سلوان بمدينة القدس، منزلاً تبلغ مساحته 110 متر مربع، بحجة عدم الترخيص	15\4\2026	حي سلوان – محافظة القدس	المواطن صالح دويك

101.	هدمت قوات الإحتلال في ضاحية الأقباط في بلدة الرام، منزلاً، بحجة عدم الترخيص.	15\4\2026	بلدة الرام – محافظة القدس	المواطن عادل مرار
102.	هدمت قوات الإحتلال قرب بلدة جبع في جنين، منشأة صناعية، بحجة عدم الترخيص	13\4\2026	بلدة جبع – محافظة جنين	المواطن توفيق صقر علاونة
103.	هدمت قوات الإحتلال في قرية شوفة، منزلاً مكون من طابقين، بحجة عدم الترخيص	13\4\2026	قرية شوفة – محافظة طولكرم	المواطن أنس سمير حامد
104.	هدمت قوات الإحتلال في قرية شوفة، منشأة تجارية (كراج لصيانة المركبات وقطع الغيار)، بحجة عدم الترخيص	13\4\2026	قرية شوفة – محافظة طولكرم	المواطن ياسر محمود حامد
105.	أجبرت سلطات الإحتلال في حي جبل المكبر بمدينة القدس، مواطن ونجله على القيام بنفسيهما بهدم شقتيهما، بعد أن أخطرتهم سلطات الإحتلال في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	12\4\2026	حي جبل المكبر – محافظة القدس	المواطن علي سواحة ونجله
106.	أجبرت سلطات الإحتلال في حي جبل المكبر بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله، بعد أن أخطرته سلطات الإحتلال في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	12\4\2026	حي جبل المكبر – محافظة القدس	المواطن عمران أبو شريفة
107.	أجبرت سلطات الإحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 100 متر مربع، بعد أن أخطرته سلطات الإحتلال في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	11\4\2026	حي سلوان – محافظة القدس	المواطن محمد شحدة قويدر
108.	أجبرت سلطات الإحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، شقيقين على القيام بنفسهما بهدم شقتين سكنيتين، بعد أن أخطرتهم سلطات الإحتلال في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	11\4\2026	حي سلوان – محافظة القدس	الشقيقين محمد ومحمود عودة
109.	أجبرت سلطات الإحتلال في منطقة الشياح في حي سلوان بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 120 متراً مربعاً، بعد أن أخطرته	11\4\2026	حي سلوان – محافظة القدس	المواطن محمود الطويل

			سلطات الإحتلال في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	
المواطن وائل الطحان	حي راس العامود - محافظة القدس	11\4\2026	أجبرت سلطات الإحتلال في حي راس العامود بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم 3 مباني سكنية، حيث شمل الهدم المبنى الأول: من طابقين تبلغ مساحة كل طابق نحو 200 متر مربع، ومبنى سكنياً ثانياً: من طابقين بمساحة 200 متر مربع، إضافة إلى منزل ثالث: منفصل بمساحة 120 متراً مربعاً، بعد أن أخطرته سلطات الإحتلال في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	110.
المواطن أحمد محمد شحدة قويدر	حي سلوان - محافظة القدس	8\4\2026	أجبرت سلطات الإحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 60 متراً مربعاً، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	111.
الشقيقين نادر وحاتم بيضون	حي سلوان - محافظة القدس	7\4\2026	أجبرت سلطات الإحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، شقيقين على القيام بنفسهما بهدم منزلتهما، بعد أن أخطرتهما في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	112.
113. المواطن خليل عبد بدران	حي سلوان - محافظة القدس	6\4\2026	أجبرت سلطات الإحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 100 متر مربع، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	113.
عائلة عتيق	البلدة القديمة - محافظة القدس	6\4\2026	أجبرت سلطات الإحتلال في البلدة القديمة بمدينة القدس، عائلة، على القيام بنفسها بهدم منزلها، بعد أن أخطرتها في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	114.
المواطن علي يونس أبو ارميلة	حي الثوري - محافظة القدس	5\4\2026	أجبرت سلطات الإحتلال في حي الثوري بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 60 متراً مربعاً، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	115.

116.	أجبرت قوات الاحتلال مواطن على هدم منزله بيده في حي البستان ببلدة سلوان في القدس، بحجة عدم الترخيص	2/4/2026	بلدة سلوان – محافظة القدس	المواطن محمد جلاجل
117.	أجبرت قوات الاحتلال على الطريق الرئيس جنين - نابلس، مواطن من سكان بلدة سيلة الظهر على القيام بهدم (بركس) و 7 مخازن، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام قوات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	31\3\2026	شارع جنين - نابلس – محافظة جنين	المواطن عباس فوزي محمود حنتولي
	هدمت قوات الاحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، 2 أسوار، بحجة عدم الترخيص	30\3\2026	حي سلوان – محافظة القدس	المواطن ماهر سرحان، ومحمد رويضي
118.	هدمت قوات الاحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، 5 شقق سكنية، بحجة عدم الترخيص	30\3\2026	حي سلوان – محافظة القدس	المواطنون: نعيم شحادة، إبراهيم يونس شحادة، صلاح أبو شافع، ماهر عواد، وأحمد العباسي
119.	أجبرت سلطات الاحتلال في قرية أم طوبا، مواطن على القيام بنفسه بهدم جزء من منزله (إضافة بناء تبلغ مساحته 30 متراً مربعاً)، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	29\3\2026	قرية إم طوبا – محافظة القدس	المواطن عطية أبو طير
120.	فجرت قوات الاحتلال في مدينة نابلس، منزل عائلة الشهيد محمود العقاد، بزعم تنفيذه عملية دهس وقعت عند مفترق جيت شمالي الضفة الغربية في سبتمبر/ العام الماضي.	28\3\2026	مدينة نابلس – محافظة نابلس	عائلة الشهيد محمود العقاد
121.	هدمت قوات الاحتلال في قرية النبي إلياس، محال تجارية، بحجة عدم الترخيص.	27\3\2026	قرية النبي إلياس – محافظة قلقيلية	المواطن معاذ إبراهيم زهران
123.	هدمت قوات الاحتلال منتزه على طريق النبي إلياس جيوس شرق قلقيلية، بحجة عدم الترخيص	25\3\2026	قرية النبي إلياس – محافظة قلقيلية	-
124.	قوات الاحتلال تهدم معرضاً للمركبات مقابل مدخل زهرة الفنجان جنوب جنين، بحجة عدم الترخيص	25\3\2026	مدينة جنين – محافظة جنين	-

125.	هدمت قوات الإحتلال على مدخل قرية الزاوية، معرضاً للمركبات، بحجة عدم الترخيص	25\3\2026	قرية الزاوية – محافظة سلفيت	المواطن جمال أبو الوفا
126.	هدمت قوات الإحتلال قرب بلدة ترقوميا، منزلاً، بحجة عدم الترخيص	24\3\2026	بلدة ترقوميا – محافظة الخليل	المواطن مؤمن عدلي محمود بريوش
127.	هدمت قوات الإحتلال في بلدة بيت عوا، منشأة تجارية وبئر مياه، بحجة قربها من جدار الضم والتوسع المقام على أراضي بلدة بيت عوا غرب الخليل	24\3\2026	بلدة بيت عوا – محافظة الخليل	المواطن هيثم عبد الهادي السويطي
128.	هدمت قوات الإحتلال مسكنين من الصفيح وغرفة سكنية، إضافة إلى حظيرة للأغنام، في بادية يطا جنوب الخليل جنوب الضفة الغربية، بحجة عدم الترخيص. وتضم 18 فرداً باتوا جميعاً بلا مأوى.	23\3\2026	بادية يطا – محافظة الخليل	عائلة المواطن سلامة علي سلامة الأتيمين
129.	هدمت قوات الإحتلال في قرية جينصافوط، 3 (بركسات) زراعية بمساحة إجمالية 3000 متر مربع، بحجة عدم الترخيص.	23\3\2026	قرية جينصافوط – محافظة قلقيلية	المواطنان: يوسف محمد سكر، و عبد الفتاح رشيد بشير
130.	هدمت قوات الإحتلال في منطقة خربة المراجم التابعة لقرية دوما، منزل، بحجة عدم الترخيص	23\3\2026	قرية دوما – محافظة نابلس	المواطن محمد عارف سليم مسلم
131.	أجبرت سلطات الإحتلال في قرية صور باهر، مواطن على القيام بنفسه بهدم إضافة بناء مساحتها نحو 80 متراً مربعاً في منزله، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	21\3\2026	قرية صور باهر – محافظة القدس	المواطن أحمد حامد بكيرات
132.	هدمت قوات الإحتلال قرب بلدة كفر ثلث، منشار حجر للشايش، بحجة عدم الترخيص.	15\3\2026	بلدة كفر ثلث – محافظة قلقيلية	المواطن كمال شواهنة
133.	فجرت قوات الإحتلال منزل الأسير عزمي نادر أبو هليل في حي الناموس في بلدة دورا جنوب الخليل. ويتكون المنزل من ثلاثة طوابق، حيث فجرت الشقة الواقعة في الطابق الثاني، والتي تؤوي عشرة أفراد من العائلة ويتهم الإحتلال أبو هليل بالمشاركة في إطلاق نار عند حاجز النفق شمال غربي بيت لحم قبل نحو عام	14\3\2026	بلدة دورا – محافظة الخليل	الأسير عزمي نادر أبو هليل

134.	أزالت قوات الإحتلال في قرية قلقس المحاذية لمستعمرة "هجاي" جنوب مدينة الخليل، 6 خيام تأوي نحو 40 مواطناً، حيث كانت قوات الإحتلال قد هدمت عمارة سكنية مكونة من بنائيتين متلاصقتين الأولى تحتوي على 6 شقق سكنية والأخرى من طابقين وتتكون من 4 شقق سكنية، بحجة عدم الترخيص	12\3\2026	قرية قلقس – محافظة الخليل	عائلة سلهب
135.	هدمت قوات الإحتلال في قرية مرج الغزال، في أريحا منزل، بحجة عدم الترخيص.	12\3\2026	قرية مرج الغزال – محافظة أريحا والأغوار	المواطن فايز أبو جدوع
136.	هدمت قوات الإحتلال في منطقة " فرش الهوى" شمال غرب مدينة الخليل، 2 مساكن زراعية، وبئر مياه ومرحاض خارجي، بحجة عدم الترخيص.	11\3\2026	مدينة الخليل – محافظة الخليل	المواطنین: اسماعيل احمد أبو زينة، وطارق عمران السعيد
137.	هدمت قوات الإحتلال في أراضي قرية عزبة جالود في قلقيلية، غرفة زراعية، بحجة عدم الترخيص	11\3\2026	قرية عزبة جالود – محافظة قلقيلية	المواطن عماد الابتلي
138.	أجبرت سلطات الإحتلال في بلدة بيت حنينا مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة البناء دون ترخيص.	10\3\2026	بلدة بيت حنينا – محافظة القدس	المواطن نضال أبو سرية
139.	هدمت قوات الإحتلال أثناء اقتحامها قرية عنزة، مبنى محال تجارية، ومقهى العادل، بحجة عدم الترخيص	25\2\2026	قرية عنزة – محافظة جنين	المواطن ناصر عواد عبيد
140.	هدمت قوات الإحتلال ثلاثة منازل ومنشأة زراعية (بركس دجاج) في بلدة بيت لقياء، غرب رام الله، بحجة عدم الترخيص	24\2\2026	بلدة بيت لقياء – محافظة رام الله والبيرة	المواطنین: أمجد سليمان مفارجة، أيهم مفارجة، أنس مفارجة، وسليمان عاصي
141.	أجبرت سلطات الإحتلال في قرية العيساوية، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 100 متر مربع، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الإحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	21\2\2026	قرية العيساوية – محافظة القدس	المواطن مجدي عطية
142.	هدمت قوات الإحتلال في قرية عين البيضاء في الأغوار الشمالية، منزلاً (قيد الإنشاء) مساحته 130 متراً مربعاً، بحجة عدم الترخيص.	19\2\2026	قرية عين البيضاء – محافظة طوباس	المواطنة حنين رفيق فقهاء

143.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة الحرايق الواقعة قرب مستعمرة "هجاي" جنوب مدينة الخليل، بناية سكنية من طابقين وتحتوي على 4 شقق سكنية ماهرة، بحجة عدم الترخيص	18\2\2026	مدينة الخليل – محافظة الخليل	المواطنین أحمد عبد السلام سلهب، أمجد أحمد عبد السلام سلهب، محمود عبد السلام سلهب، وأسامة أحمد سلهب
144.	فجرت قوات الاحتلال أثناء اقتحامها بلدة بيت أمر، الطابق الأخير من بناية مكونة من 3 طوابق تعود ملكيتها لعائلة الشهيد وليد صبارنة. يذكر أنه استشهد مع الشهيد عمران إبراهيم الأطرش (18 عاماً) من مدينة الخليل، في 18 نوفمبر 2025 جنوب بيت لحم، بعد إطلاق قوات الاحتلال النار عليهما، بحجة تنفيذ عملية مزدوجة عند مفترق مستوطنة "غوش عتصيون"	18\2\2026	بلدة بيت أمر – محافظة الخليل	عائلة الشهيد وليد صبارنة
144.	هدمت قوات الاحتلال أثناء اقتحامها بلدة الخضر، بناية سكنية مكونة من طابقين بواقع 4 شقق سكنية تبلغ مساحة كل طابق 350 متراً مربعاً في منطقة الدير في البلدة، بحجة عدم الترخيص	17\2\2026	بلدة الخضر – محافظة بيت لحم	145. المواطنین: إیاد عمر عیسی أبو غلیون، وشقیقه علاء
145.	هدمت قوات الاحتلال أثناء اقتحامها مدينة نابلس، منزلاً مكون من طابقين مساحة كل طابق 190 متراً مربعاً في منطقة التعاون العليا في المدينة، بحجة عدم الترخيص.	17\2\2026	مدينة نابلس – محافظة نابلس	المواطن ياسر صابر
146.	هدمت قوات الاحتلال أثناء اقتحامها بلدة السيلة الحارثية، منزلاً مكون من 3 طوابق تعود ملكيته لعائلة الشهيد رافت محمود صبحي دواسة. وارتقى دواسة؛ يوم 17 آب/ 2024، إثر قصف إسرائيلي استهدف مركبته، برفقة الشهيد أحمد أبو عرة من طوباس بحجة القيام بتخطيط وتنفيذ عمليات سابقة ضد الاحتلال	17\2\2026	بلدة السيلة الحارثية – محافظة جنين	عائلة الشهيد رافت محمود صبحي دواسة
147.	أجبرت سلطات الاحتلال في قرية صور باهر، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص. واضطرت العائلة للهدم الذاتي ليلة الأول من رمضان، وقبل ساعات من انتهاء المهلة، وبأيدي الجد والأحفاد، تجنباً لهدم جرافات الاحتلال وإجبار العائلة على دفع مبلغ يقارب من 80 ألف شيكل (نحو 25 ألف دولار أمريكي)، إذا لم يُنفذ الهدم الذاتي	17\2\2026	قرية صور باهر – محافظة القدس	المواطن أحمد خضر نمر

148.	هدمت قوات الاحتلال قرب منطقة الأنفاق جنوب غرب مدينة بيت جالا، (بركسا) لبيع قطع غيار المركبات، بحجة عدم الترخيص.	16\2\2026	مدينة بيت جالا - محافظة بيت لحم	المواطن مراد حسين عيسى
149.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة قراوة بني حسان، منزلاً مكون من طابقين تبلغ مساحته 250 متراً مربعاً، بحجة عدم الترخيص.	16\2\2026	بلدة قراوة بني حسان - محافظة سلفيت	المواطن أنس عزمي مرعي
150.	هدمت قوات الاحتلال في قرية شقبا، غرفة زراعية، بحجة عدم الترخيص.	15\2\2026	قرية شقبا - محافظة رام الله والبيرة	المواطن نزار قاهر شلش
151.	أجبرت سلطات الاحتلال في بلدة بيت حنينا، مواطنين على القيام بنفسيهما بهدم مغسلة مركبات، بعد أن أخطرتهم في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	15\2\2026	بلدة بيت حنينا - محافظة القدس	المواطنين عبد الكريم درويش وصهيب الرجيبي
152.	أجبرت سلطات الاحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	15\2\2026	بلدة سلوان - محافظة القدس	المواطن معتصم أبو تايه
153.	هدمت قوات الاحتلال في قرية جيوس شرق قلقيلية، منزلاً مساحته 160 متراً مربعاً، يقطنه 17 فرداً، بحجة البناء دون ترخيص.	15\2\2026	قرية جيوس - محافظة قلقيلية	المواطن عمار البدوي أبو شارب
154.	أجبرت سلطات الاحتلال في حي جبل المكبر بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 80 متراً مربعاً، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	14\2\2026	حي جبل المكبر - محافظة القدس	المواطن سمير عليان عرار
156.	أجبرت سلطات الاحتلال في بلدة بيت حنينا، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله البالغ مساحته 35 متراً مربعاً في شارع الزيتون في بلدة بيت حنينا، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	14\2\2026	بلدة بيت حنينا - محافظة القدس	المواطن رامي البكري

157.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة الثغرة في بلدة بيت أمر، غرفة زراعية وردمت بركة لجمع المياه للأغراض الزراعية، بحجة عدم الترخيص	11\2\2026	بلدة بيت أمر – محافظة الخليل	المواطن نبيل براغيث
158.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة بيت عوا، منزلاً (مكون من طابق واحد)، بحجة عدم الترخيص.	11\2\2026	بلدة بيت عوا – محافظة الخليل	المواطن طارق ياسر مسالمة
159.	هدمت قوات الاحتلال في قرية دير العسل الفوقا غرب بلدة دورا، منزلاً (مكون من طابق واحد)، بحجة عدم الترخيص	11\2\2026	قرية دير العسل – محافظة الخليل	المواطن رائد يوسف الشوامرة
160.	هدمت قوات الاحتلال في التجمع البدوي في منطقة وادي القراشية في مسافر بلدة يطأ، 4 مساكن مبنية من الصفيح، تبلغ مساحته أحدهما نحو 50 متراً مربعاً، وبأوي 12 فرداً، وآخر بمساحة 40 متراً مربعاً، وبأوي 13 فرداً، و 2 بركسات للأغنام، بحجة عدم الترخيص	11\2\2026	مسافر يطأ – محافظة الخليل	المواطنین: سالم علي البدور، إبراهيم علي البدور، وخالد سليمان البدور.
161.	هدمت قوات الاحتلال في قرية شوفة، مزرعة دواجن، بحجة عدم الترخيص	11\2\2026	قرية شوفة – محافظة طولكرم	المواطن معن أحمد عبد الله دروبي
162.	هدمت قوات الاحتلال في حي المصراة في مدينة القدس، سور إستنادي قرب مسجد سعد وسعيد، بحجة عدم الترخيص.	11\2\2026	مدينة القدس – محافظة القدس	-
163.	هدمت قوات الاحتلال في قرية الجفتلك، خيمة زراعية، إضافة إلى حظيرة أغنام، بحجة عدم الترخيص	11\2\2026	قرية الجفتلك – محافظة اريحا والأغوار	-
164.	هدمت قوات الاحتلال في قرية خشم الدرج جنوب بلدة يطأ، بركين سكنيين و 3 بركسات أخرى كانت تستخدم كحظائر للأغنام، وبركس استخدم كورشة حدادة ومبنى استخدم كمخزن لمعدات زراعية، إضافة إلى ورشة لتصليح الأدوات الزراعية، بحجة عدم الترخيص	11\2\2026	قرية خشم الدرج - محافظة الخليل	-
165.	هدمت سلطات الاحتلال في حي بئر يعقوب في بلدة سلوان بمدينة القدس، محلاً تجارياً لمواد البناء، بحجة عدم الترخيص	10\2\2026	بلدة سلوان – محافظة القدس	المواطن محمد عبد عودة
166.	هدمت قوات الاحتلال، ثلاثة منازل في منطقة حي خور الضبعة في بلدة برطعة جنوب غرب جنين، بحجة البناء دون ترخيص	10\2\2026	بلدة برطعة – محافظة جنين	المواطن أمير عطا ومواطنین من عائلة قبيها

167.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة البويرة شرق مدينة الخليل، (بركسا)، بحجة عدم الترخيص.	9\2\2026	منطقة البويرة - محافظة الخليل	مواطن من عائلة سلطان
168.	هدمت قوات الاحتلال قرية صرة، (بركسا)، بحجة عدم الترخيص	9\2\2026	قرية صرة - محافظة نابلس	المواطن ماهر زهدي أبو ترابي
169.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة نعلين، غرفة زراعية، بحجة عدم الترخيص	9\2\2026	بلدة نعلين - محافظة رام الله والبيرة	المواطن رائد سرور
170.	هدمت سلطات الاحتلال في بلدة بيت حنينا، ورشة إصلاح مركبات لأحد المواطنين، بحجة عدم الترخيص	9\2\2026	بلدة بيت حنينا - محافظة القدس	-
171.	هدمت قوات الاحتلال منزلاً في بلدة شقبا غرب رام الله، مكون من طابق واحد على مساحة نصف دونم، بذريعة البناء دون ترخيص.	9\2\2026	بلدة شقبا - محافظة رام الله والبيرة	المواطن أحمد عبد العزيز قدح
172.	هدمت قوات الاحتلال، بركسات سكنية لست عائلات في مناطق عين الحلوة، والبرج، والميتة في الأغوار الشمالية، بحجة عدم الترخيص	8\2\2026	عين الحلوة، والبرج، والميتة - محافظة طوباس	المواطنون: فاطمة زامل دراغمة، فاطمة الفقير، محمد نايف الفقير، جهاد محمود جابر، ماجد عيد زاهرة، وعابد سلمان زاهرة.
173.	أجبرت قوات الاحتلال مواطن في بلدة صور باهر جنوبي شرق مدينة القدس على هدم منزله ومنزل نجله وتبلغ مساحتهما 90 متراً بحجة البناء دون ترخيص	8\2\2026	بلدة صور باهر - محافظة القدس	المواطن رائد عبد العزيز دبش
174.	هدمت قوات الاحتلال في تجمع البرج في حَمَام المالح في منطقة الأغوار الشمالية، بركس سكني ومرحاضاً خارجياً لعائلة مكونة من 4 أنفار بينهم قاصران، بحجة عدم الترخيص	8\2\2026	تجمع البرج - محافظة طوباس	-
175.	أجبرت سلطات الاحتلال، مواطن على هدم منزله في حي شومان ببلدة بيت حنينا شمالي القدس المحتلة، بدعوى البناء دون ترخيص.	7\2\2026	بلدة بيت حنينا - محافظة القدس	المواطن أمجد ناجي فراج

			المسكن قائم منذ نحو ثماني سنوات، ومساحته 80 متراً مربعاً، ويؤوي عائلة مكونة من عشرة أفراد، علماً أن بلدية الاحتلال فرضت عليه مخالفات مالية بقيمة 40 ألف شيكل	
176.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة اسعيدة غرب بلدة بيت عوا، منزلاً مكون من طابقين تبلغ مساحته الكلية 600 متر مربع، بحجة عدم الترخيص	5\2\2026	بلدة بيت عوا – محافظة الخليل	المواطن محمد عوني السويطي
177.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة وادي الشيخ في بلدة بيت أمر، منزلاً تبلغ مساحته 80 متراً مربعاً، بحجة عدم الترخيص	3\2\2026	بلدة بيت أمر – محافظة الخليل	المواطن أحمد محمد حسين العلامي
178.	هدمت قوات الاحتلال، 6 محال تجارية وإسطنبول خيول في وادي الجهير في بلدة السواحة الشرقية شرق القدس المحتلة	2\2\2026	بلدة السواحة الشرقية – محافظة القدس	المواطن عادل الجهالين
179.	فجرت قوات الاحتلال منزل الشهيد محمود يوسف عابد، في بلدة حلحول شمال الخليل. ويذكر أنه استشهد برفقة الشاب مالك إبراهيم سالم من بلدة بزاريا شمال غرب نابلس، برصاص الاحتلال في تجمع "غوش عتصيون" الاستعماري شمال الخليل في العاشر من تموز من العام الماضي. بحجة تنفيذهما عملية طعن وإطلاق نار	2\2\2026	بلدة حلحول – محافظة الخليل	الشهيد محمود يوسف عابد
180.	أجبرت سلطات الاحتلال في حي جبل المكبر بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة البناء دون ترخيص، علماً أن المنزل يؤوي 4 أفراد، وتبلغ مساحته نحو 100 متر مربع	1\2\2026	حي جبل المكبر – محافظة القدس	المواطن ياسر ماهر دعنا
181.	هدمت قوات الاحتلال بناية من ثلاثة طوابق في بلدة ترقوميا غرب الخليل بمساحة 600 متر، ويؤوي 18 فرداً، بحجة عدم الترخيص	1\2\2026	بلدة ترقوميا – محافظة الخليل	المواطن بسام فتحي الجعافرة
182.	أجبرت قوات الاحتلال شرق بلدة كفر ثلث، مواطن على القيام بنفسه بهدم مصنع للرخام تقدر مساحته بنحو 300 متر مربع، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام قوات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة البناء دون ترخيص	31\1\2026	بلدة كفر ثلث - محافظة قلقيلية	المواطن كمال سعيد شواهنة

183.	أجبرت سلطات الاحتلال في منطقة وادي قدوم في حي سلوان بمدينة القدس، مواطن على القيام بنفسه بهدم منزله، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة البناء دون ترخيص	31\1\2026	حي سلوان – محافظة القدس	المواطن محمد عطية الرازم
184.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة خربة بدر شرق قرية بتير، كوخ خشبي، بحجة عدم الترخيص	29\1\2026	قرية بتير – محافظة بيت لحم	المواطن أشرف أبو مر
185.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة سبسطية، مصنع "شيد" يقع قرب مدخل البلدة	29\1\2026	بلدة سبسطية – محافظة نابلس	المواطن محمد عزات عازم
186.	هدمت قوات الاحتلال في قرية وادي الشاجنة قرب دورا في الخليل، جداراً إسمنتياً، بحجة عدم الترخيص	28\1\2026	قرية وادي الشاجنة – محافظة الخليل	-
187.	هدمت قوات الاحتلال في حي وادي المغير الحرايق المحاذي لمستعمرة "هجاى" جنوب مدينة الخليل، (بركساً) تبلغ مساحته 400 متر مربع وهو عبارة عن منشأة تجارية، بحجة عدم الترخيص	28\1\2026	مدينة الخليل – محافظة الخليل	-
188.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة الدبر غرب بلدة الخضر، 2 من المنازل تبلغ مساحة كل واحد منهما 200 متر مربع، بحجة عدم الترخيص.	28\1\2026	بلدة الخضر – محافظة بيت لحم	المواطنان رائد محمد حسن صلاح، وشقيقه أسامة
189.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة كفر عقب ومخيم قلنديا، محلاً لتصليح الدراجات، و4 (بركسات) تجارية، وغرفة، ومنشأة بناء، وأجزاء من منزل، بحجة عدم الترخيص.	27\1\2026	بلدة كفر عقب ومخيم قلنديا – محافظة القدس	المواطنان: يزن عارف شحادة، عامر جابر، صابر ثمين فياله، أحمد عادل نمر، عبد الجوري أبو كمال، عدنان علي نمر، ومحمد زكريا أبو ارميلة
190.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة برطعة الشرقية، 3 منازل، بحجة عدم الترخيص	27\1\2026	بلدة برطعة – محافظة جنين	المواطنان: عمر عبد العزيز قبيها، عمر جمال عبد العزيز قبيها، ومحمد أمجد كمال قبيها
191.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة حزما، مخزناً تعود ملكيته لأحد المواطنين، بحجة عدم الترخيص.	27\1\2026	بلدة حزما – محافظة القدس	-

192.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة كفر عقب، معرضاً للمركبات، ومحل بناشر، ومحل لبيع الغاز، ومغسلة مركبات، ومحل تجاري، (وبركس) لتربية الخيل، بحجة عدم الترخيص	26\1\2026	بلدة كفر عقب - محافظة القدس	المواطنین: ربیع محمد مطیر، سمیر فیاله، علی خالد حمد، رمزی الفروخ، ضیاء الناجی، ورامی محمد عفانة
193.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة وادي القرايشة في قرية خشم الدرج في بادية بلدة يطا، برکس سکنی وحظائر للماشية، بحجة عدم الترخيص	26\1\2026	قرية خشم الدرج في بادية يطا - محافظة الخليل	المواطن طالب علي الحمادين
194.	دمرت قوات الاحتلال في قرية الفخيت في مسافر بلدة يطا، بئري مياه بحجة عدم الترخيص	26\1\2026	قرية الفخيت - مسافر يطا - محافظة الخليل	-
195.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة المركز في مسافر بلدة يطا، غرفتين سكنيتين مساحتها 50 متراً مربعاً وتاويان 11 فرد، بحجة عدم الترخيص	26\1\2026	منطقة المركز - مسافر يطا - محافظة الخليل	المواطن محمود النجار ونجله محمد
196.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة المكب في قرية المنية الواقعة جنوب بلدة تقوع في بيت لحم، غرفة زراعية بحجة عدم الترخيص	26\1\2026	قرية المنية - محافظة بيت لحم	1المواطن خالد محمد ذروة
197.	أجبرت سلطات الاحتلال في حي سلوان بمدينة القدس، مواطن على القيام بهدم منزله البالغ مساحته 100 متر مربع بنفسه، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص	26\1\2026	حي سلوان - محافظة القدس	المواطن جمال غيث
198.	أجبرت قوات الاحتلال مواطن في قرية الفندق في قلقيلية، على القيام بنفسه بهدم غرفة زراعية، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام قوات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	24\1\2026	قرية الفندق - محافظة قلقيلية	المواطن بشار تيم
199.	هدمت قوات الاحتلال في مدينة أريحا، (بركس) زراعي داخل مزرعة نخيل، بحجة عدم الترخيص.	22\1\2026	مدينة أريحا - محافظة أريحا والأغوار	مصنع أبو جرار

200.	هدمت قوات الاحتلال في قرية عين الديوك التحتا، منزلاً، بحجة عدم الترخيص	22\1\2026	قرية عين الديوك التحتا – محافظة أريحا والأغوار	-
201.	هدمت قوات الاحتلال في قرية الجفتك، 3 منازل بحجة عدم الترخيص	21\1\2026	قرية الجفتك – محافظة أريحا والأغوار	المواطنین: بسام محمود صالح مساعيد، محمد عمر أحمد جهالین، وعامر محمد حسن جهالین
202.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة كفر الديك، منزلاً (قيد الإنشاء) بحجة عدم الترخيص.	21\1\2026	بلدة كفر الديك – محافظة سلفيت	المواطن سامي سمير عثمان ناجي
203.	هدمت قوات الاحتلال مقر وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) في حي الشيخ جراح بمدينة القدس، كما رفعت العلم الاسرائيلي على المقر، وعلقت أمراً بمصادرته لصالح دائرة الأراضي الاسرائيلية. ويأتي ذلك تنويعاً لحملة إسرائيلية ممنهجة ضد المنظمة الدولية و لتشريعات أقرها الكنيست الإسرائيلي، تهدف إلى حظر أنشطة الأونروا داخل القدس	20\1\2026	حي الشيخ جراح – محافظة القدس	-
204.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة خربة الطويل التابعة لبلدة عقربا، أربع خيام سكنية وأربع خيام كانت تُستخدم كحظائر للأغنام، بحجة عدم الترخيص	20\1\2026	بلدة عقربا – محافظة نابلس	المواطن يوسف عطا فهمي بني منية وشقيقه موسى
205.	هدمت قوات الاحتلال في قرية شقبا، 3 منازل لثلاثة أشقاء بعد أن أخطرتهم بهدمها قبل خم سنوات، بحجة عدم الترخيص. والمنزل الأول مكون من 4 طوابق وتبلغ مساحة كل طابق نحو 300 متر مربع، ويأوي 9 أفراد، والثاني مكون من طابقين، وتبلغ مساحته 200 متر مربع، ويقطنه 6 أفراد، والثالث مكون من طابقين، وتبلغ مساحته نحو 380 متراً مربعاً، ويؤوي 11 فرداً.	20\1\2026	قرية شقبا – محافظة رام الله والبيرة	المواطنین الأشقاء: إبراهيم وفرح وخالد عبد الله قدح
206.	هدمت قوات الاحتلال في بلدة جناتا جنوب بيت لحم، منشأة تجارية - (بركسات) قيد الإنشاء بحجة عدم الترخيص.	15/1/2026	بلدة جناتا – محافظة بيت لحم	المواطن فؤاد زرينة
207.	هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، منزل عائلة الشهيد عمران الأطرش في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. واستشهد الأطرش برصاص الاحتلال في 18	14/1/2026	مدينة الخليل – محافظة الخليل	عائلة الشهيد عمران الأطرش

			تشرين الثاني الماضي بزعم تنفيذه عملية مشتركة مع الشهيد وليد صبارنة، الخليل، قرب مفترق غوش عتصيون الاستيطاني.	
المواطن محمد أبو طير	قرية دار صلاح - محافظة بيت لحم	14/1/2026	هدمت قوات الاحتلال في منطقة البقعة قرب منتجع مراد السياحي في قرية دار صلاح، منزلاً (قيد الإنشاء)، بحجة عدم الترخيص.	208.
عائلة الأسير أحمد أبو الرب	بلدة قباطية - محافظة جنين	13/1/2026	فجرت قوات الاحتلال في بلدة قباطية، منزلاً تعود ملكيته لعائلة الأسير أحمد أبو الرب، بزعم تنفيذه عملية دهس وطعن بين مدينتي بيسان والعفولة في 26 كانون الأول ديسمبر الماضي، قبل أن يتم إطلاق النار عليه وإصابته بجراح متوسطة ومن ثم اعتقاله.	209.
المواطن شريف فتحي علي أحمد	بلدة كفر الديك - محافظة سلفيت	13/1/2026	هدمت قوات الاحتلال في بلدة كفر الديك، منزلاً مكون من طابقين، بحجة عدم الترخيص.	210.
المواطنون: جميل محمد حسين علقم، سلامة علي صيري عرار، وحسن عبد الرحمن العلامي	بلدة بيت أمر - محافظة الخليل	12/1/2026	هدمت قوات الاحتلال في منطقة وادي الوهادين قرب مستعمرة "كرمي تسور" المقامة على أراضي بلدة بيت أمر، بئر لجمع المياه، وبركة مياه للأغراض الزراعية، كما ردمت بئر آخر لجمع المياه قرب مدخل البلدة، بحجة عدم الترخيص.	211.
المواطن حسام حسين قدح	قرية شقبا - محافظة رام الله والبيرة	12/1/2026	هدمت قوات الاحتلال في قرية شقبا، منزلاً تبلغ مساحته 120 متراً مربعاً بحجة عدم الترخيص.	212.
المواطنان ناهض الرجيبي، وسعيد أبو حديد	مسافر يطا - محافظة الخليل	8/1/2026	هدمت قوات الاحتلال في منطقة خلة القرن في مسافر بلدة يطا، غرفة زراعية، وجدار إستنادي، بحجة عدم الترخيص.	213.
المواطنان أشرف خطاب، وليث نائل العابد	مدينة نابلس - محافظة نابلس	8/1/2026	هدمت قوات الاحتلال في منطقة التعاون في مدينة نابلس، منزلين بحجة عدم الترخيص.	214.
-	مدينة بيت جالا - محافظة بيت لحم	7/1/2026	هدمت قوات الاحتلال في منطقة بئر عونة في مدينة بيت جالا، جداراً إستنادياً شيدته بلدية بيت جالا بطول 50 متراً لحماية الأرض.	215.

216.	أجبرت قوات الاحتلال في قرية الولجة مواطن على القيام بنفسه بهدم شقته السكنية الواقعة في الطابق الثاني في بناية تعود لعائلته، وتبلغ مساحتها 120 متراً مربعاً، بعد أن أخطرته في وقت سابق، تفادياً لدفع غرامات باهظة في حال قيام قوات الاحتلال بعملية الهدم، بحجة عدم الترخيص.	7/1/2026	قرية الولجة – محافظة بيت لحم	المواطن محمد سعيد الأعرج
217.	هدمت قوات الاحتلال في المنطقة الجنوبية من قرية دوما، حظائر اغنام بالإضافة إلى مسكن تقدر مساحته 60 متراً مربعاً، بحجة عدم الترخيص	7/1/2026	قرية دوما – محافظة نابلس	المواطن خالد عبد عرارة
218.	هدمت قوات الاحتلال في منطقة وعر البيك في بلدة عناتا مزرعة، بحجة عدم الترخيص.	7/1/2026	بلدة عناتا – محافظة القدس	المواطن إياس دنديس
219.	هدمت قوات الاحتلال قرب مدخل بلدة عناتا، مصنعاً للحديد وجرفت ساحتها، بعد أن أجبرت العاملين فيه على مغادرته وإخلاء محتوياته	7/1/2026	بلدة عناتا – محافظة القدس	-
220.	هدمت قوات الاحتلال "فيلاتين" شرق مدينة أريحا، إحداهما مأهولة، والأخرى حديثة البناء، بحجة عدم الترخيص	1/1/2026	مدينة أريحا – محافظة أريحا والأغوار	المواطن المقدسي حسين جابر، وعائلة العجلوني المقدسية

جدول ملحق عمليات الإخطار لشهر للنصف الأول للعام 2026

الرقم	وصف الانتهاك	التاريخ	مكان الانتهاك	الجهة التي تم انتهاك حقها
1	أخطرت قوات الاحتلال بهدم ستة منازل قريبة من الشارع الجديد الذي يربط بين مستوطنة حومش وترسلا صانور ببلدة سيلة الظهر في جنين، خمسة منها مأهولة بالسكان، بحجة عدم الترخيص	22/6/2026	بلدة سيلة الظهر – محافظة جنين	-
2.	أخطرت قوات الاحتلال بوقف البناء في 8 من المنازل قيد الإنشاء وغرفتين زراعتين في قرية واد رجال جنوب بيت لحم، بحجة البناء دون ترخيص.	21/6/2026	قرية واد رجال – محافظة بيت لحم	المواطنین: عثمان محمود الفواغرة، سامر دعنا، عصمت سند، إبراهيم أبو سرور، عدنان أبو سرور، سهى محمد

				سليم، عثمان محمود الفواغرة، وسميح عبد الكريم رحال
3.	سلمت سلطات الاحتلال مواطن قرار بهدم منزله في حي البستان جنوب المسجد الأقصى بحجة عدم الترخيص	21/6/2026	حي البستان – محافظة القدس	المواطن جواد أبو رموز
4.	سلمت سلطات الاحتلال 13 إخطاراً بوقف البناء لمنشآت سكنية تعود لمواطنين في بلدة بيت سوريك شمال غرب القدس المحتلة، بحجة عدم الترخيص	21/6/2026	بلدة بيت سوريك – محافظة القدس	-
5.	أخطرت قوات الاحتلال بهدم تسعة منازل مأهولة في بلدة الشيوخ شمال شرق الخليل، بحجة عدم الترخيص	18/6/2026	بلدة الشيوخ – محافظة الخليل	المواطنون: عبد الرزاق أبو عيد، محمد عيايدة، أروى عيايدة، وعز الدين عيايدة، عبد الله أبو عيد، حسن محمد أبو عيد، إلياس جبارين، علي سليمان عيايدة، وعابد عيايدة
6.	سلمت قوات الاحتلال إخطارات بوقف العمل لخمسة محال ومنشآت تُستخدم في صناعة الحديد والخشب في بلدة بزاريا شمال غرب نابلس، بحجة عدم الترخيص	18/6/2026	بلدة بزاريا – محافظة نابلس	-
7.	أخطرت قوات الاحتلال بهدم فيلا في بلدة برقة شمال غرب نابلس تتكون من طابقين تقدر مساحتها بـ 550 متر مربع، بحجة عدم الترخيص	17/6/2026	بلدة برقة – محافظة نابلس	-
8.	أخطرت قوات الاحتلال في منطقة الثعلة شرق قرية عاطوف، مواطن بهدم مسكنه و(بركسات) وحظائر لتربية الأغنام، بحجة عدم الترخيص	16/6/2026	قرية عاطوف – محافظة طوباس	المواطن بلال جميل خضر بني عودة
9.	أخطرت قوات الاحتلال بهدم ثلاثة منازل شرق بلدة يطا، جنوبي مدينة الخليل، وتؤوي هذه المنازل المأهولة العشرات من المواطنين، بينهم أطفال ونساء، بحجة عدم الترخيص	2\6\2026	بلدة يطا – محافظة الخليل	المواطنون منير عيسى حماد مخامرة، محمد عيسى حماد مخامرة، وباسم علي حسن داود
10.	سلمت سلطات الاحتلال، مواطناً إخطاراً بهدم منزله والمشيد منذ 11 عاماً، والذي تقطنه أسرتان تضمّان 13 فرداً، إضافة إلى مشغل تجاري في بلدة جبع شمالي القدس، بحجة البناء دون ترخيص.	1\6\2026	بلدة جبع – محافظة القدس	المواطن زياد سلطان

11.	أخطرت قوات الاحتلال بهدم 10 منازل في قرية بتير في بيت لحم، بحجة عدم الترخيص	20\5\2026	قرية بتير - محافظة بيت لحم	المواطنین: أحمد حمامرة، عصام جميل حمامرة، حسام حسين البطمة، وتامر ظاهر شاهين
12.	أخطرت قوات الاحتلال، بهدم 50 محلاً تجارياً ومنشأة، في بلدة العيزرية، جنوب شرق القدس المحتلة ويأتي ذلك في سياق مخطط لتنفيذ مشروع الاحتلال الاستعماري الخطير المعروف باسم "نسيج الحياة"، الذي يمثل تنفيذاً عملياً لخطة الضم الإسرائيلية للمنطقة المسماة "E1"	6\5\2026	بلدة العيزرية - محافظة القدس	-
13.	قوات الاحتلال تخطر مواطن بهدم 3 محال تجارية على شارع جنين نابس، بحجة أنها تقع بالقرب من موقع مستوطنة "ترسلة" المخلاة (التي تشهد عودة للمستوطنين ونشاطاً استيطانياً).	20\4\2026	شارع جنين - محافظة جنين	المواطن عمر السمن
14.	أخطرت قوات الاحتلال بهدم منزلين على مدخل مخيم الجلزون بحجة عدم الترخيص	25\3\2026	مدخل مخيم الجلزون - محافظة رام الله والبيرة	مواطنین من عائلتي عرموش والشني
15.	سلمت سلطات الاحتلال إخطارات لسبعة منازل مأهولة في الحي الشرقي من بلدة قلنديا، تقضي بالإخلاء والهدم خلال 21 يوماً، بذريعة البناء دون ترخيص، علماً أن هذه المنازل قائمة منذ عشرات السنوات	24\3\2026	بلدة قلنديا - محافظة القدس	-
16.	وزعت قوات الاحتلال إخطارات هدم لـ 6 منازل في منطقة بيرين شرق مدينة الخليل، بحجة عدم الترخيص	15\3\2026	منطقة بيرين - محافظة الخليل	-
17.	أخطرت قوات الاحتلال في قرية الدير الواقعة جنوب شرق مدينة بيت لحم، بهدم ستة منازل، معظمها مأهول بالسكان، بذريعة البناء بدون ترخيص	26\2\2025	قرية الدير - محافظة بيت لحم	-
18.	أخطرت سلطات الاحتلال بهدم 23 بركس سكني في منطقة "أم الشخاليب" شرق بلدة أبو ديس، بحجة عدم الترخيص	25\2\2025	بلدة أبو ديس - محافظة القدس	-

19.	سلمت قوات الاحتلال إخطارات لهدم أربعة منازل في قرية الكوم غرب الخليل، بحجة عدم الترخيص	17\2\2025	قرية الكوم – محافظة الخليل	المواطنین: أحمد محمود مصطفى الرجوب، ومحمد محمود موسى الرجوب، وهاني مصطفى الرجوب
20.	أخطرت قوات الاحتلال بوقف البناء في 15 منزلاً ببلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم، بحجة عدم الترخيص.	16\2\2025	بلدة تقوع – محافظة بيت لحم	مواطنين من عائلات أبو مفرح، وعروج، وحמיד، وجبریل
21.	سلمت قوات الاحتلال إخطارات بوقف العمل لـ 20 منزلاً في بلدة عناتا شمال شرق القدس، بزعم البناء دون ترخيص	15\2\2025	بلدة عناتا – محافظة القدس	-
22.	أخطرت سلطات الاحتلال، سكان 11 شقة بإخلائها في حي بطن الهوى ببلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى المبارك، بحجة "الملكية اليهودية" للأراضي المقامة عليها المنازل.	10\2\2025	بلدة سلوان – محافظة القدس	المواطنین: نضال الرجبي، يعقوب الرجبي، وفتحي الرجبي
23.	أخطرت قوات الاحتلال، عشرة منازل بوقف البناء فيها، في قرية المنيا جنوب شرق بيت لحم، بحجة إضافات دون ترخيص.	9\2\2025	قرية المنيا – محافظة بيت لحم	المواطنین: فؤاد كوازية، إبراهيم محمود فروخ، جميل محمد شلالدة وشقيقه عوني.
24.	سلمت سلطات الاحتلال، مواطنين أوامر إخلاء جزئي لمنزليهما في حي بطن الهوى ببلدة سلوان في مدينة القدس المحتلة، يشمل الجزء المهدد بالإخلاء وموقف المركبات التابع للعائلة، بذريعة ملكية الأرض لليهود منذ عام 1881، وأمهلت دائرة التنفيذ العائلة، 21 يوماً لتنفيذ أمر الإخلاء، بعد أن رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية الاستئناف المقدم من العائلة الأسبوع الماضي	3\2\2025	بلدة سلوان – محافظة القدس	المواطنین صلاح ونعيم مراغة
25.	سلمت قوات الاحتلال إخطارا بوقف العمل والبناء في غرفة زراعية في بلدة كفر الديك غرب سلفيت. بحجة البناء دون ترخيص	1\2\2025	بلدة كفر الديك – محافظة سلفيت	-
26.	ألقى جيش الاحتلال أوامر وقف عن العمل لعدد من المنشآت والمباني قيد الإنشاء، الواقعة قرب مدخل بلدة قفين عند دوار قفين شمال مدينة طولكرم، بحجة عدم الترخيص. وشملت شاليهها، إضافة إلى محطة محروقات، ومنزلين قيد الإنشاء ومخازن.	1\2\2025	بلدة قفين – محافظة طولكرم	المواطنین: منور محمد توفيق هرشة، محمود أحمد عمارنة، عائلة عمار، وغازي الصباح

27.	أخطرت سلطات الاحتلال، بهدم 14 منزلاً فوراً في حيّ البستان ببلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك في القدس المحتلة، بذريعة البناء دون ترخيص، في خطوة تصعيدية جديدة تندرج ضمن سياسة ممنهجة تستهدف الوجود الفلسطيني في أحد أكثر المواقع حساسية واستراتيجية في محيط الأقصى	1\2\2025	بلدة سلوان – محافظة القدس	-
28.	سلمت قوات الاحتلال في منطقة خربة بدر شرق قرية بتير، إخطارات بوقف العمل في بناء غرفتين زراعتين، بحجة عدم الترخيص	29/1/2026	قرية بتير – محافظة بيت لحم	المواطنین: بكر النجار، وأكرم حلاوة
29.	سلمت سلطات الاحتلال شقيقين مقدسيين قرار بهدم منزلتهما في حي سلوان جنوب المسجد الأقصى	29/1/2026	حي سلوان – محافظة القدس	-
30.	سلمت قوات الاحتلال إخطار بهدم منزل في بلدة جيوس شرق مدينة قلقيلية، تبلغ مساحته 165 متر مربع بحجة عدم الترخيص، ويأوي المنزل عائلة مكونة من 17 فرد بينهم 10 أطفال و3 رجال وزوجاتهم وجدتهم المسنة	29/1/2026	بلدة جيوس – محافظة قلقيلية	المواطن عمار علي ابراهيم
31.	أخطرت قوات الاحتلال 20 منزلاً بوقف البناء في بلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم، بحجة عدم الترخيص	27/1/2026	بلدة تقوع – محافظة بيت لحم	-
32.	سلمت سلطات الاحتلال مواطن قراراً بهدم منزلين يملكهما في حي البستان ببلدة سلوان، بحجة عدم الترخيص	26/1/2026	بلدة سلوان – محافظة القدس	المواطن محمد شكري قويدر
33.	سلمت بلدية الاحتلال عائلة قراراً بهدم منزلهم في حي البستان ببلدة سلوان في القدس. يقطن المنزل خمسة أفراد، بينهم أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى والدهم الذي يعاني من مشاكل صحية.	25/1/2026	بلدة سلوان – محافظة القدس	عائلة المقدسي حاتم بيضون
34.	أخطرت قوات الاحتلال بهدم (بركس) زراعي داخل مزرعة نخيل، شرق مدينة أريحا، بحجة عدم الترخيص.	22/1/2026	مدينة أريحا – محافظة أريحا والأغوار	مزارع نخيل سنقرط

35.	الاحتلال يقرر إخلاء 29 منزلاً في "بطن الهوى" بسلوان في القدس حيث سلّمت "دائرة الإجراء والتنفيذ" الإسرائيلية برفقة شرطة الاحتلال إنذارات بالإخلاء لـ 29 شقة سكنية في حي بطن الهوى، بحجة ملكية الأرض لليهود من أصول يمنية	13/1/2026	حي بطن الهوى في بلدة سلوان - محافظة القدس	-
36.	أخطرت بلدية الاحتلال، بهدم جزء من مدرسة ورياض الأقصى فرع "المنذنة الحمراء" في حارة السعدية بالبلدة القديمة من القدس المحتلة، وأمهلّت إدارة المدرسة أسبوعاً، لهدم الجزء العلوي، والذي تبلغ مساحته 35 متراً مربعاً، وإلا ستقوم هي بهدمه في حال لم يهدم ذاتياً	7/1/2026	البلدة القديمة - محافظة القدس	-
37.	سلمت قوات الاحتلال شرق مدينة أريحا، إخطاراً بهدم "فيلا"، بحجة عدم الترخيص	1/1/2026	مدينة أريحا - محافظة أريحا والأغوار	المواطن عزيز بصة

جدول ملحق عمليات الاستيلاء للنصف الأول من العام 2026

الرقم	وصف الانتهاك	التاريخ	مكان الانتهاك	الجهة التي تم انتهاك حقها
1.	استولت مجموعة من المستوطنين في منطقة بطن الهوى في حي سلوان بمدينة القدس، على شقتين سكنيتين، بعد إجبار العائلة على إخلائهما بقرار من سلطات الاحتلال لصالح المستوطنين	22\3\2026	حي سلوان - محافظة القدس	عائلة بصبوص
2.	استولت مجموعة من المستوطنين في منطقة جبل جالس شرق مدينة الخليل، على 2 من المباني يضمّان 5 شقق سكنية، ورفعت علم دولة الاحتلال عليهما، ونصبت نجمة داود في المكان، بحجة ملكيتها لهم.	19\2\2025	مدينة الخليل - محافظة الخليل	-

المواطن خليل بصبوص	حي سلوان - محافظة القدس	4\1\2026	3. استولت جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية في منطقة بطن الهوى في حي سلوان بمدينة القدس، على بناية مكونة من شقتين (عقب فرار صادر عن المحكمة العليا الاسرائيلية)، بذريعة ملكية الأرض ليهود من أصول يمنية.
-----------------------	----------------------------	----------	---